جـامعة محـمد بـوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الإنسانية والاجتماعية

تخصص: تاريخ الغرب الإسلامي

قسم: التاريخ

ا لسنة: الثانية ماستـــــــــــر

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماسترفي التاريخ الوسيط :

الموارد المالية ومجالات إنفاقها في الدولة الزيانية

إعداد الطالبـــــــــة:

بوقفة لبنى

إشراف الدكتـــــــور:

لكحل مراد

السنة الجامعية: 2019 /2020م

1439 /1440 هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

شكـــــر وتقديـــــر

للدكتور" لكحل مراد "

بسم الله الرحمان الرحيم

قال تعالى« و لئن شكرتم لأزيدنكم »

و قال أيضا « ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي»

صدق الله العظيم

بداية أشكر الله تعالى الذي أنار لي درب العلم و المعرفة ثم بعد:

أتوجه بخالص الشكر و العرفان لأستاذي الدكتور " مراد لكحل " أطال الله في عمره الذي تفضل بقبول الإشراف على هذا العمل مع المتابعة المستمرة و الذي هداني إلى

الكثير من التعديلات في المتن و الحاشية ، كما أشكره على التوجيهات و الرعاية التامة التي لم يبخل بها في سبيل العلم والمعرفة .

كما أتوجه بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة و أتقدم بالشكر الى كل الذين وضعوا بصمتهم على هذا العمل .

أتقدّم بالشكر إلى كل أساتذة قسم التاريخ الذين أفادونا بمعرفتهم .

كما لا يفوتني أن أنوه بجميل العون و المساعدة التي تلقيتها

من أخواتي " فاطمة – نورة " في انجاز هذه المذكرة .

بسم الله الرحمان الرحيم ، الحمد لله رب العالمين الذي قال في كتابه المبين**« ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء »**

- الحمد لله على فضله والشكر لله على تيسير سبيلي في شق طريق العلم .

- أهدي هذا العمل إلى من ربياني صغيرا و رافقاني في حياتي مرشدين ناصحين فكانا بذلك نبراسا أضاء لي دربي .
- إلى رمز الحب وبلسم الشفاء و إلى القلب الناصع إلى من أرضعتني معنى الحب و الحنان بالبياض إلى **أمي الغالية أطال الله في عمرها** .
- إلى من رافقني أيام جدي و تعبي و تحمل عناء تعليمي ، إلى من أحمل اسمه بكل افتخار **أبي العزيز أطال الله في عمره**.
- إلى جدتي الغالية التي تحملت مسؤوليتنا أيام الصعاب **أطال الله في عمرها**
- إلى شمعة البيت و رمز الحب والإخلاص أختي الغالية على قلبي **فاطمة** و زوجها **عباس** و الكتكوتة الصغيرة **إخلاص** التي أنارت حياتنا
- إلى من أظهروا لي ما هو أجمل في الحياة و سعوا في نجاحي أخواتي" نورة – هديل – أسيل "
- إلى أخي العزيز **" أحمد "** أنار الله طريقه
- إلى من شاء لي القدر أن تعرفت بهم خاصة توأم روحي و حبيبتاي **"حبيبة و نجية ".**
- إلى الذين لوّنوا حياتي بأجمل الألوان ، عماتي و خالاتي و أخوالي و أبناؤهم و كل الأقارب من قريب و من بعيد.

إلى كل من ساعدني في انجاز هذا العمل .

مقدمة :

عرفت الدولة الزيانية في بداية عهدها نظاما ماليا كان امتدادا للنظام المالي الموحدي في كثير من جوانبه غير أن هذا النظام كان يخرج أحيانا عن الشرعية فيعتبر به شيء من الابتزاز والقهر وأخذ المال بالقوة من قبائل لم تكن لهم الاعتراف إلا مرغمة، وعنيت الدولة الزيانية بجباية الأموال باعتبارها المصدر الرئيسي التي تستند إليه في تسديد نفقاتها، وهذه الجباية تتواجد في كل النظم الاقتصادية بأشكال مختلفة، إلا أنها تشترك في كونها أداة تمويلية عامة تستعملها السلطة للتدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وسد الحاجيات وباب الضعف وحل المشكلات الداخلية لدى هذه الدولة.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية هذا الموضوع كونه يسلط الضوء على جانب مهم من جوانب التاريخ الاقتصادي لبلاد المغرب الأوسط على عهد الدولة الزيانية مع ما للناحية الاقتصادية من دور في فهم الحراك التاريخي وتفسيره، فكانت مساهمتها في هذه الدراسة تعين على فهم النظام المالي والضريبي الذي كان قائما في الدولة الزيانية، وكذلك تسلط الضوء على السياسة التي اعتمدتها السلطة الزيانية من أجل تسديد نفقاتها وسد الحاجيات المختلفة.

أسباب اختيار الموضوع:

كان الدافع لاختيار هذا الموضوع هو السعي من أجل جمع مادة خبرية كافية لفهم الحراك الاقتصادي للدولة الزيانية خاصة مع قلة الدراسات الاقتصادية بصفة عامة والجبائية بصفة خاصة، فكثير من الدراسات الحديثة أخذت تسلط الضوء على هذه الجوانب في الدول والفترات المختلفة.

الإشكالية:

وعلى هذا الأساس تتحدد الإشكالية الأساسية للموضوع فيما يلي:

ما هي أهم الموارد المالية للدولة الزيانية ؟ وما هي أهم مجالات الإنفاق؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية تساؤلات ثانوية هي: هل النظام المالي للدولة الزيانية كان قائما على القطاعات الاقتصادية الثلاث (زراعة صناعة تجارة). أم كان قائما على النظام الضريبي؟ وإلى أي مدى أسهمت تلك الموارد في إثراء بيت المال ودعم خزينة الدولة؟ وكيف ساهمت هذه الموارد المالية للدولة الزيانية في حل المشاكل وسد باب النفقات؟.

وللإجابة على هذه التساؤلات كان عملنا وفق خطة بحث منهجية اشتملت على تمهيد وفصليين إضافة إلى مقدمة وخاتمة.

تمهيد:

تناولنا فيه الدولة الزيانية النشأة والمجال الجغرافي، ثم الفصل الأول كان تحت عنوان:" الموارد المالية للدولة الزيانية " تناولنا فيه:

أولا: النشاط الزراعي كقطاع ومورد رئيسي حاولنا من خلاله أن نقف على ذكر بعض أنواع الأراضي الزراعية في الدولة الزيانية، وأهم العوامل التي ساعدت على نجاح هذا النشاط، إضافة إلى ذكر بعض أنواع المحاصيل الزراعية وكيف عني الزيانيون بتربية الماشية ونظام الرعي، كما تناولنا نظام الخراج على الأراضي وأهميته في إثراء موارد الدولة، ثم تناولنا النشاط الصناعي فتطرقنا فيه إلى مفهوم الصناعة وأهم العوامل التي ساعدت على ازدهارها، إضافة إلى ذكر أهم الحرف والصنائع السائدة في المجتمع الزياني، وإلى أي مدى ساهمت هي الأخرى في دعم اقتصاديات الدولة وماليتها، ثم النشاط التجاري وعالجنا فيه مفهوم التجارة وعوامل ازدهارها مع ذكر السلع المتبادلة (صادرات وواردات المغرب الأوسط). دون الإغفال عن ضريبة المكوس كمورد مالي مهم بالنسبة للدولة الزيانية.

وأخيرا خصصنا حيزا كبيرا للحديث عن الضرائب والعشور ودورها في دعم خزينة الدولة، ثم تطرقنا إلى ذكر بعض الموارد المالية الأخرى مثل: الزكاة، الجزية، الغنائم وإسهاماتها في بيت المال.

أما الفصل الثاني والذي كان بعنوان " مجالات الإنفاق في الدولة الزيانية وتضمن:

- نفقات البناء والتعمير والتشييد

- نفقات الحروب وتجهيز الجيوش
- نفقات التعليم على المعلمين والطلبة

وأخيرا: الهدايا والأعطيات والمساعدات السلطانية.

1/ المصادر:

كان اعتمادنا في جمع المادة الخبرية وبناء البحث على مجموعة من المصادر والمراجع المختصة والتي أفادتنا كثيرا على اختلاف مقدار الاستفادة منها ونذكر من هذه المصادر:

كتاب أبي زكرياء يحي ابن خلدون: بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد، ومن أهم المصادر المعاصرة للدولة الزيانية، أفادنا بمعلومات هامة من الواقع المعاش في العهد الزياني على كافة الجوانب، وكذا كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر " لصاحبه: عبد الرحمان ابن خلدون"، ويعد هذا الكتاب من أمهات المصادر التاريخية التي تناولت التاريخ السياسي والعسكري والاجتماعي والحضاري والاقتصادي للدول والمجتمعات والقبائل من بينها: تاريخ المغرب الإسلامي بما فيها دويلات بني عبد الواد، وقد اعتمدنا بشكل خاص على جزئه السادس والسابع لما فيهما من مادة تاريخية متعلقة بموضوع الدراسة، بالإضافة إلى " كتاب تاريخ بني زيان ملوك تلمسان مقتطف من كتاب نظم الدر والعقيان في بيان شرف بني زيان" لصاحبه أبي عبد الله محمد بن عبد الجليل التنسي التلمساني وما يميز هذا الكتاب هو أنه المصدر العربي الوحيد المتخصص لدولة بني زيان، وكان اعتمادنا أيضا على " كتاب وصف افريقيا" الحسن بن محمد الوزان الفاسي المعروف بليون الإفريقي"، يتكون الكتاب من جزأين – ألف باللغة الايطالية – هدية البابوية، وترجم إلى الفرنسية، ونقل بعد ذلك إلى العربية، حيث يتضمن الكتاب وصفا هاما لمدن المغرب الأوسط ومن ضمنها تلمسان، حتى انه يطلق على المغرب الأوسط اسم مملكة تلمسان، ويحتوي الكتاب على معلومات عن الأسواق والمعاملات التجارية والموارد التي يقبل عليها الناس ، وكيفية التعامل بين التجار وصفاتهم، وتعود أهمية الكتاب إلى كونه جغرافيا وتاريخيا ومؤلفه زار المدينة وعاش فترة في قصور سلاطينها.

أما المراجع التي اعتمدناها في انجاز هذا البحث فنذكر منها:

" كتاب نظم الحكم في دولة بني عبد الواد الزيانية " لصاحبه" بوزياني الدراجي " تناول فيه مؤلفه النظم السياسية والإدارية والاقتصادية والمالية والقضائية، والعسكرية إضافة إلى الرسوم والبلاط الزياني، وقد أفادنا هذا الكتاب كثيرا خاصة ما تعلق منه بالنظام الاقتصادي والمالي للدولة الزيانية.

" كتاب تلمسان في العهد الزياني " لصاحبه" عبد العزيز فيلالي من جزأين تناول فيه المؤلف الأوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية والدينية وغيرها في تلمسان منذ تأسيس الدولة الزيانية إلى سقوطها.

" كتاب تاريخ الدولة الزيانية (الأحوال الاقتصادية والثقافية) للدكتور – مختار حساني– تناول في الباب الأول منه الأحوال الاقتصادية أفادنا هذا الكتابي بشكل كبير في التعريف ببعض المعاملات الضريبية والموارد المالية الأخرى، إضافة إلى النشاط الزراعي.

أما الدراسات الاكاديمية فمنها:

-تلمسان في العهد الزياني " وهي رسالة ماجيستير في التاريخ الوسيط جامعة النجاح الوطنية، نابلس –فلسطين – 1422هـ/2002م لصاحبها "بسام كامل عبد الرزاق شقدان" التي تناول فيها الباحث الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية خلال العهد الزياني غير أن ما ينقص هذه الدراسة هو عمومية كلامه عن الاقتصاد والموارد المالية إذ لا يعتبر مرجعا متخصصا في الموارد و النفقات التي جاء حديثه عنها اعتراضيا–

"المجاعات والأوبئة في المغرب الأوسط" رسالة ماجيستير في التاريخ الوسيط جامعة منتوري – قسنطينة (1429هـ – 1430هـ /2008–2009) لـ: سمية مزدور "تناولت فيه الباحثة بعض مظاهر النظام الضريبي للدولة الزيانية لكن بشكل يكتنفه الغموض والسطحية في كثير من الجوانب، لذلك جاءت دراستنا المتواضعة مسلطة الضوء على الموارد والنفقات، وكان استخدامنا للمنهج التاريخي بآلياته المختلفة من وصف وتحليل وتركيب واستنتاج وذلك سعيا للوصول إلى نتائج مرضية وبناء تصور واضح للموضوع وحيثياته وفي سياق الحديث عن الصعوبات التي

اعترضت طريقنا في انجاز هذا البحث لا بد أن اعترف أولا بأني وجدت مادة خصبة ووفيرة تفي بانجاز بحث متكامل وزعتها على فصول ومحاور البحث، غير أن أعظم عقبة واجهتنا هي مشكلة الإحصائيات التي أغفلتها المصادر إذ لا نجدها تنقل لنا التفاصيل اللازمة والإحصائيات المتعلقة بالمداخيل والموارد وكذا النفقات والمصاريف مما حال دون وقوفها على الجزئيات الدقيقة، وفوت علينا إمكانية الإلمام الدقيق بتفاصيل الأحوال المالية، ولعل ذلك راجع الى أن المصادر لم تعتمد في عملها على دوواين الدولة ولا المؤسسات الرسمية التي كانت بالإمكان أن تزودنا بمعطيات دقيقة عن الموضوع، ورغم ذلك وطنت لنفسي على إكمال هذا البحث والوصول الى نهايته، ومع ذلك لا ندعي بلوغ الكمال فيه، بل تبقى محاولة معرضة للقصور والنقص الذي يعتري كل عمل بشري.

وفي الأخير:

لا أنسى تشكراتي الخالصة إلى كل من ساعدني في انجاز هذا البحث خاصة الأستاذ المشرف "**مراد لكحل**" الذي لم يبخل علي بملاحظاته ونصائحه لإكمال هذا العمل المتواضع.

1. أسباب سقوط دولة الموحدين

قبل الحديث عن ظهور دولة بني عبد الواد نسبة إلى جدهم عابد الوادي بن بادين بن محمد بن زرحيك بن واسين[1]، أو بني زيان نسبة إلى جدهم محمد بن زيان وينتهي نسبهم إلى علي بن ابي طالب كرم الله وجهه[2]، لا بد من الوقوف عند أهم العوامل التي أدت الى سقوط الدولة الموحدية واضمحلالها فقد كان الموحدين في ذلك الوقت حماة دار الإسلام في بلاد المغرب والأندلس، كما ساهموا في رد العدوان الصليبي علي بيت المقدس الى جانب إخوانهم من أهل المشرق بجيوشهم البرية وأساطيلهم البحرية[3] إلا أنه في مطلع القرن السابع الهجري، الثالث عشر ميلادي، بدأت الأوضاع داخل الدولة الموحدية تتغير والأمور تتبدل على الساحة المغربية والاندلسية بسبب عوامل الضعف والتفكك الذي أصاب الموحدين في معركة العقاب بالأندلس سنة (609هـ/1212م)[4]. وباضمحلال دولتهم زادت الهزائم المتكررة بالأندلس، حيث لم يستريح ألفونسو الثامن " ملك قشتالة بعد هزيمته القاسية في معركة " الأرك" سنة (591هـ /1195هـ) بالقرب من حصن "الأرك" في الأندلس بين الجيش الإسلامي من الموحدين والأندلس ، وبين جيش النصارى من قشتالة، وكان الدافع للمعركة هو اعتداء ألفونسو الثامن على أراضي الأندلس[5]، وبعد هزيمته القاسية في معركة "الأرك" أخذ في الاستعداد لمعركة جديدة مع المسلمين قبل انتهاء أمد الهدنة، فحشد جيشا ضخما بمعونة نصارى اسبانيا والبابوية وملوك غربي أوربا وقام بالاستيلاء على

[1] ينظر إلى الآغا بن عودة المزاري : طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر واسبانيا وفرنسا "الى أواخر القرن التاسع عشر " تحقيق: يحي بوعزيز, طبع دار الغرب الإسلامي ، 61ص 159.

[2] ينظر إلى المرجع نفسه ، ص 159.

[3] عبد العزيز فيلالي : تلمسان في العهد الزياني (دراسة سياسية عمرانية اجتماعية اقتصادية)، موفم دار النشر والتوزيع ، الجزائر 2002 ، ج1 ، ص 13.

[4] المقري أحمد بن محمد (ت 1041هـ) : نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب ، تحقيق : محي الدين ، ج6 ، ص 117.

[5] عبد العزيز شهبي : تاريخ المغرب الإسلامي / مختصرات لطلاب الجامعات ط1، مؤسسة كنوز الحكمة للنشروالتوزيع ، 1434هـ/ 2013م ، ص 80-82.

مناطق من الأندلس على قلعة "رباح" وقتل قائدها الأندلسي[1]، لذلك عبر إلى الأندلس خليفة الموحدين الحديد " أبو عبد الله محمد الناصر " في ذي الحجة من سنة 607هـ /1211هـ، على رأس جيش ضخم ونزل اشبيلية ثم توجه شمالي "الوادي الكبير" وعسكر في بقعة كثيرة التلال الصغيرة تقع غربي حصن العقاب[2].

أما النصارى فعسكروا فوق هضبة مشرفة على معسكر المسلمين، ثم بدأ القتال في 15 من صفر 609 هـ – 16 من يوليو 1212هـ، وكاد أن ينهزم النصارى لوما ترك الأندلسيون والعرب المتطوعة الجناح الشرقي للمسلمين مكشوفا فانقض عليهم النصارى وحصدوا الآلاف من المجاهدين المسلمين وعدد كبير من العلماء والفقهاء والقضاة وكان الخطب عظيما[3]، ثم تلتها أزمة "بنو غانية" وهم ينتمون الى مدينة مسوفة الصنهاجية التي ينحدر منها بنو تاشفين وكانوا ولاة على دانية وشرق الأندلس وأعلنوا ولائهم للدولة العباسية، ثم ثاروا على الموحدين فغزوا بجاية وقلعة بني حماد.[4]

فكانت هذه الهزائم المتتالية للموحدين سببا في ضعفهم، وضياع هيبتهم أمام تطلعات القبائل الكبرى وطموحها وفي ظل هذه الظروف الصعبة ظهرت مواقف جديدة للمأمون الموحدي (624 – 630 هـ / 1215 – 1221 م)[5] أذكت نار الأزمة في القصر الموحدي بتجرئه على الإساءة إلى مبادئ المذهب الموحدي، فتحدى بذلك شغور شيوخه وأعيانه ولا تنتهي هذه المشكلة إلا بخلعه ووفاته سنة (630هـ 1221م) ففي خضم هذه الأحداث الكبيرة برز الحفصيون وهم فرع من الموحدين من هنتانة نجحوا في تأسيس دولتهم في الجزء الشرقي للدولة وجعلوا عاصمتهم

[1] عبد العزيز شهبي , المرجع السابق ,ص82 .

[2] عبد العزيز شهبي : المرجع نفسه ، ص 82.

[3] نفسه، ص 82 .

[4] ينظر الى: أبن خلدون عبد الرحمان (ت 808هـ): العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر ، ج6 ، ص 508, ينظر الى: محمد لعروسي المطوي : السلطة الحفصية ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت 1986 ، ص 17 وما بعدها ، ينظر إلى: عبد العزيز سالم : المغرب الكبير ، ج2 ، ص803 –805 .

[5] عبد الحميد حاجيات : أبو حمو موسى الزياني حياته وأثاره ،الشركة الوطنية للتوزيع والنشر الجزائر, 1982، ص11.

مدينة تونس سنة (625هـ /1227م).[1]، وتمكن بنو زيان أو بنو عبد الواد من تأسيس دولتهم عام (633هـ /1235م) وكانت عاصمتهم مدينة تلمسان.[2]

واستطاع بنو الأحمر أن يشيدوا دولتهم بالأندلس سنة 629هـ /1231م ، واتخذوا من مدينة غرناطة عاصمة لهم[3]، وأخيرا جاء المرينيون الذين تم على أيديهم القضاء على ما تبقى من نفوذ الموحدين نهائيا سنة 668هـ /1295م وأسسوا دولة لهم كانت حاضرتها فاس[4].

2. أصل بني عبد الواد:

ترجع جموع قبائل بني عبد الواد في أصلهم ونسبهم إلى قبيلة زناتة الكبرى، وهم ينقسمون إلى عدة بطون وشعوب أهمها: بنو ياتكين، بنو وللو مصوجة، بنور ورسطيف وبنو القاسم[5]، ومن هنا ينحدر حكام الدولة الزيانية وأولهم يغمراسن بن زيان بن ثابت وهذا الأخير الذي ذكر له ذلك ورفع نسبه إلى إدريس بن عبد الله الكامل أجاب قائلا: "إذا كان هذا صحيحا فينفعنا عند الله وأما الدنيا فإنما نلناها بسيوفنا " [6]، وقد كان بنو عبد الواد يقطنون الناحية الغربية الجنوبية من المغرب الأوسط مابين جبال سعيدة شرقا ووادي ملوية غربا ثم يليهم بني مرين في الكثرة والقوة وبعود أصل تسميتهم إلى جدهم عايد الوادي.[7]

وفي عهد الموحدين استقر بني عبد الواد بأحواز تلمسان ودخلوا في خدمتهم فترة من الوقت، وحكموا بعض تلك الجهات، حيث بدأ اسمهم يتألق ويعلوا حتى راودتهم فكرة الاستقلال عن

---

[1] عبد العزيز فيلالي : المرجع السابق ص14

[2] وعن الدولة الزيانية انظر : ابن خلدون يحي : بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد ، تحقيق: عبد الحميد حاجيات ، المكتبة الوطنية الجزائرية 1980، ج1 ص 84 .

[3] حول دولة بني الأحمر أنظر : ابن الخطيب : اللحمة البدرية في الدولة النصرية ، منشورات دار الأفاق الجديدة ، بيروت ، 1978 ص 17 وما بعدها .

[4] وعن بني مرين انظر : ابن خلدون ، المصدر السابق ج1 ، ص3421 وما بعدها .

[5] يحي بن خلدون المصدر السابق ، ج1 ، ص 186 وعن نسب القاسم انظر : أبو عبد الله التنسي : تاريخ بني زيان تحقيق : محمود بوعياد, المؤسسة الوطنية للكتاب, الجزائر 1985 ، ص 110 ، يحي ابن خلدون ، المصدر نفسه ص 186.

[6] عبد الرحمان ابن خلدون ، المصدر السابق ج7 : ص 149 ، يحي إبن خلدون المصدر نفسه ص109.

[7] عبد الرحمان بن محمد الجيلالي : تاريخ الجوائز العام, ط4 ، دار الثقافة بيروت ، 1980 ص 141 ، يحي بوعزيز الموجز في تاريخ الجزائر ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، ج 1 ، ص 125.

الموحدين الذين أخذوا في الضعف إلى أن بايعوا جابر ابن يوسف أميرا عليهم عام " 627هـ / 1230م".

3. تأسيس الدولة الزيانية:

لا شك أن الحديث عن ظهور دولة بني عبد الواد أو بني زيان يدعونا إلى الوقوف عند أهم العوامل التي ساعدت على سقوط الدولة الموحدية التي سبقت الإشارة إليها فقد استطاعت هذه الدولة أن تحافظ على استمرارية وحدة ترابها الممتد من برقة شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا، ومن البحر المتوسط والأندلس شمالا إلى الصحراء جنوبا، وفق نظام إداري مركزي موحدي[1]، حيث أصبحت الدولة الموحدية خلال هذه الفترة الزمنية تمثل قوة سياسية فاعلة ، وقوة عسكرية ضاربة على الصعيد المغربي ، في حين كان العالم الإسلامي يعاني من وطأة الحرب الصليبية المدمرة والهجوم المغولي الكاسح والاسترداد الاسباني المطرد.[2]

وقد نتج عن دخول بني مرين وبنو عمومتهم بنو وطاس بلاد المغرب الأقصى دخول فريق آخر من الزناتية الجدد بلاد المغرب الأوسط وهم بنو عبد الواد أو بنو زيان، الذين استقروا في ناحية تلمسان كما سبقت الإشارة إليه، ومن هنا دخل بنو عبد الواد المغرب الأوسط في غضون هذا الاندفاع الزناتي العام على بلاد المغربين الأوسط والأقصى نتيجة ضعف صنهاجة ومصمودة وفراغ البلاد ممن يحميها من الغزاة[3]، غير أن بني حفص استغلوا فرصة هذا الفراغ فبسطوا سلطانهم على شرقي المغرب الأوسط واحتلوا بجاية وإقليم الزاب، وقد وصلوا بحدودهم إلى المجرى الأعلى لنهر شلف أما بقية المغرب الأوسط، من وهران عند مصب نهر الشلف إلى مجرى نهر الملوية وقاعدته تلمسان فقد بقي منطقة فراغ مفتوحة أمام الزيانيين.[4]

---

[1] عبد العزيز فيلالي ، المرجع السابق ص 13.

[2] المرجع نفسه ص 13.

[3] ابن الأحمر ، تاريخ الدولة الزيانية بتلمسان ، تقديم وتحقيق وتعليق : هاني سلامة ط1 ، مكتبة الثقافة الدينية ، ممر1421هـ ، 2001م ص 09.

[4] المصدر نفسه ، ص09.

فتمركزهم إذا كان في بلاد المغرب الأوسط أكثر من غيره، وقد استوطنوا ناحية تلمسان ودخلوا في خدمة الموحدين وطاعتهم بداية من القرن السابع للهجرة، وحكموا هذه المنطقة باسمهم وبذلك أقر لهم الموحدين بسيطرتهم على المنطقة خاصة بعد تصديهم لبني غانية هنالك، فثبتهم الخليفة الموحدي "أبو العلاء إدريس المأمون" على تلمسان[1]،فحكم قبيلة بني عبد الواد أيام الدولة الموحدية" جابر بن يوسف بن محمد "، فدخل هذا الأخير تلمسان وأعلن الدعوة للمأمون الخليفة الموحدي معلنا طاعته فعهد له المأمون بتسيير أمور تلمسان وما يليها من بلاد زناتة وكان ذلك في عام 627هـ/1229م.[2]

فصارت تلمسان ومجالها العامل الأساسي في تأسيس الدولة العبد الوادية المستقلة، وهذا ما تم تأكيده في كتاب "بغية الرواد" إذ أن تلمسان أصبحت في مطلع شمسها وفاتحة فرقانها.[3]

وبعد وفاة جابر تولى ابنه الحسن حكم الإمارة عام 629هـ، فأخيه عثمان عام(631هـ – 631هـ) ثم إلى ابن عمه زيد بن زيان عام (631هـ –633هـ) ثم تولاها يغمراسن عام (633هـ–1236م)[4]، فقدم بنو عبد الوادي هذا الأخير عن طريق البيعة كملك مستقل عن الموحدين " اسند بالأمر عليهم وتحلى بحلية الملك وجرى على مرتبته ولم يبق عليه غير " الدعاء على المنابر".[5]

4. دور يغمراسن بن زيان في تأسيس الدولة الزيانية:

يعد الأمير " يغمراسن بن زيان بن ثابت "المؤسس الحقيقي للدولة الزيانية، حيث تولى السلطة سنة (633هـ–1235م) والذي بنى سياسته على عاملين أساسيين وهما:

- العامل العسكري: لقد كان الحفصيون يجاورون بني زيان من جهة الشرق وقد هاجم بنو حفص مدينة تلمسان سنة (640هـ /1242م)، فهادنهم بنو زيان وفي الوقت نفسه بعثوا

[1] ابن خلدون يحي ، المصدر السابق ، ج1، ص 198

[2] بوزياني الدراجي : نظم الحكم في دولة بني عبد الواد الزيانية, ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1993 :ص25.

[3] ابن خلدون يحي المصدر نفسه ج1، ص 16 .

[4] عبد الحميد حاجيات ، المرجع السابق ، ص 13.

[5] القلقشندي ، أحمد بن عبد الله : مآثر الإنافة في معالم الخلافة تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، ط 2، مطبعة حكومة الكويت، 1985، ج 2، ص 101–102.

بجنودهم للإغارة على القوات الحفصية وطردها من المغرب الأوسط فاضطر الحفصيون إلى الانسحاب وعقد الصلح معهم والأمر نفسه مع الموحدين سنة (646هـ-1248م)، فقد قام بغارات كثيرة على قبائل المغرب الأوسط مثل: قبائل بني توجين ومغراوة.[1]

- العامل السياسي: لم يكتف الأمير يغمراسن بالمعارك والغارات بل عمد الى تحصين بلاده شرقا وغربا، فجاء بقبيلة بني عامر وأقطعها نواحي وهران وتلمسان لتكون صدا منيعا في وجه الأعداء، ثم دعم كيان دولته بمصاهرة بني حفص وزوج الأمير يغمراسن ابنه عثمان من إحدى بنات السلطان أبي إسحاق الحفصي سنة (6814هـ - 1283م)، فأمن بذلك هجماتهم على الحدود الشرقية لدولته.[2]

فاتخذ لنفسه بذلك مظهرا من مظاهر الملك والسلطنة وليس اشارة السلطان وبعث في الأعمال، ولم يبقى للموحدين إلا " الدعاء على المنابر" وجعل مدينة تلمسان قاعدة لحكمه الفتي، حيث صارت حاضرة من الحواضر العالمية في ذلك الوقت، وتمكن هذا الأخير بشجاعته وجرأته أن يمد رقعة دولته بمساعدة القبائل المنضوية تحت نفوذه والمتحالفة معه.[3]

والملاحظ على فترة حكم " يغمراسن ابن زيان " أنه برهن من خلالها على أنه أمير ذكي قادر وعنيد فقد عرف كيف يؤمن دولته ويحصنها ويحميها من بني حفص تارة ومن المرينيين تارة أخرى حتى أصبحت هذه الإمارة من أقوى الإمارات في المغرب أيامه [4]، غير أن هذه الإمارة ناضلت طويلا من أجل الحفاظ على استقلالها، حيث استعمل يغمراسن مختلف العقبات الجسيمة التي تعرضت لها تارة بالسيف وتارة بذكائه حتى مات عام 681هـ -1283م).[5]

[1] عبد العزيز شهبي: المرجع السابق ، ص94

[2] المرجع نفسه ,ص94.

[3] عبد العزيز فيلالي : المرجع السابق ، ص 21 .

[4] ابن الأحمر : المصدر السابق ، ص24-25

[5] يحي بوعزيز : المرجع السابق ، ص 125-126

5. حدود الدولة الزيانية

لقد عاشت الدولة الزيانية صراعا دائما مع جيرانها سواء كانوا مسلمين أو مسيحيين من أجل وراثة العرش الموحدي لذا لم تعرف الدولة الزيانية حدودا ثابتة خلال فترة حكمها بسبب النزاع الذي عاشته [1]، حيث تأرجحت حدودها حسب قوة وضعف سلاطينها إذ وصلت شرقا إلى جبال الزان.[2]

واستقرت عند وادي الصومام ووصلت جنوبا إلى الصحراء التي تفصل بين بلاد المغرب وبلاد السودان، أما غربا فاستقرت بوادي ملوية.[3]

شمالا من مصب نهر الملوية وهنين ودلس وحصن " بكر" وتامزيزدكت عند مصب وادي بجاية (وادي الصومام) على ساحل البحر الابيض المتوسط.[4]

وهذه هي الحدود التي استمرت عليها الدولة الزيانية زمنا طويلا بالرغم من الغزوات والهجمات التي قامت بها كل من الجارتين المرينية والحفصية، على الأراضي الزيانية وعلى عاصمتها مدينة تلمسان[5].

[1] منصورية قدور : ندرومة دراسة تاريخية وحضارية بين القرون السابع والعاشر هجرية ، 633هـ /1236م –962هـ/1554م ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ المغرب الإسلامي ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان 1432–1433م/2011م–2012م ، ص14.

[2] تقع جبال الزان غرب مدينة بجاية في الناحية الشرقية من سلسلة جبال جرجرة – جبال زواوة ، وتغطيها غابات الزان وهي شجرة تشبه شجرة البلوط ينظر إلى : التنسي محمد بن عبد الله : ملوك تلمسان، مقتطف من نظم الدر والعقيان في بيان شرف بني زيان, تحقيق : محمود آغا ابوعاد, الفنون المطبعية للنشر ، الجزائر ،20101، ص 286.

[3] ملوية نهر يقع شرق المغرب الأقصى الحالي يصب في البحر الابيض المتوسط وكان في أغلب الأوقات الحد الفاصل بين مملكة بني عبد الواد ومملكة بني مرنيا ينظر إلى : محمد بن عبد الله التنسي المصدر نفسه ، ص 287 ، ينظر إلى ، لطيفة بشاري بن عميرة ، مجلة أفكار وأفاق عدد 03 جانفي– جوان 2012 ، جامعة الجزائر 2 ، ص 61.

[4] عبد العزيز فيلالي ، المرجع السابق ص 45.

[5] نفسه ، ص 45

الفصل الأول: الموارد المالية للدولة الزيانية

1. النشاط الفلاحي :

تعتبر الفلاحة المصدر الرئيسي لدخل الدولة الزيانية إذ أنها كانت توفر أكبر المداخيل لغالبية سكانها, إذ أن النشاط التجاري إرتبط بالإستقرار السياسي, في حين المجال الصناعي كان مقتصرا على النشاطات الحرفية والصناعات النقدية, لذا عني أهل الأرياف في المغرب الأوسط عامة والدولة الزيانية خاصة بالزراعة وتربية المواشي[1].

أ. الأوضاع الاقتصادية:

يعتبر الاقتصاد عصب الحياة بالنسبة إلى أي نظام سياسي, فهذا الأخير هو الذي يعكس مدى ثراء الدولة أو فقرها, ولابد أن الحياة الاقتصادية تستمد وجودها من إمكانيات تتماشى بها المجالات المختلفة في الدولة, وقد إرتبطت موارد الدولة الزيانية بالزراعة والصناعة والتجارة وبالمقابل إرتبط النظام الإقتصادي لها بالإستقرار السياسي[2].

ب. أنواع الأراضي:

تنوعت ملكيات الأراضي في الدولة الزيانية إذ نجد منها :

أراضي الإقطاع: وهي التي لا يحق لأحد التصرف فيها إلا بأمر من السلطان[3].

وأول من جاء بهذا النظام وعمل به مؤسس الدولة يغمراسن بن زيان 633هـ/681هـ /1235م/1282م.

حين اقتطع لمشايخ قبيلة سويد العامرية بلاد البطحاء وسيرات وهوارة[1], ومن أمثلة ذلك: الفقيه التنسي الذي أقطعه يغمراسن أرضا لانتفاع بها بعد قدومه من تنس وانتقلت إلى أولاده بعد وفاته[2].

---

[1] محمود بوعياد : جوانب من الحياة في المغرب الأوسط ب,ط,الشركة الوطنية للنشر والتوزيع , الجزائر ,1982م ,ص 32

[2] مختار حساني:تاريخ الدولة الزيانية (الأحوال الإقتصادية والثقافية) ط 2009, منشورات الحضارة ج2, ص11

[3] عبد الله العروي : مجمل تاريخ المغرب , ط 1 , المركز الثقافي العربي , بيروت , 1994 , ج2 , ص211 .

أراضي الظهير: يطلق عليها أيضا اسم المزية الجبائية العقارية وهي الأرض التي ترسخها الدولة للمنتفعين من أجل استخلاص فائدتهم, فهذه الأراضي إقطاع منفعة لا إقطاع رقبة[3], **أي** يحق الاستفادة منها ومن ثمارها دون تملكها مقابل دفع خراج عليها.

أراضي الأوقاف: هي الأراضي التي يتنازل عليها صاحبها لفائدة المحتاجين والمشاريع الخيرية[4].

وقد عرف هذا النوع من الأراضي انتشارا كبيرا في المغرب الأوسط بفعل تزايد درجة التأثير الديني في المجتمع الزياني، خاصة عندما يتعلق الأمر بعائداتها المالية التي تصرف على المرافق العامة كالمساجد والمدارس والزوايا[5].

أراضي الموات: وهي الأراضي البور التي يقطعها السلطان لمن يحييها ويزرعها لعامة المسلمين فتصبح ملكه فيجوز له بيعها[6]، وقد جاء في أحد النوازل الفقهية " جوابكم في مسألة رجل وجد أرضا ....من العباد مرت عليه سنون وهي دائرة لا يعلم لها ملك وافتتحها وخدمها وغرسها منذ أزيد من خمسين عاما ثم باع ذلك الى رجل آخر فأُجيب بأنها تصبح ملكا لمن يخدمها[7]"، وكانت هذه الأراضي بأنواعها مصدر رزق وإنتاج زراعي عاد بكثير الفوائد على الدولة وماليتها.

---

[1] إبن خلدون ,المصدر السابق ,ج6 ,ص59 .

[2] مختار حساني, المرجع السابق, ص21 .

[3] روبير برونشفيك : تاريخ إفريقيا في العهد الحفصي من القرن 13 -15 م,ترجمة : حمادي الساحلي ,ط1,دارالغرب الإسلامي,بيروت,1988م,ج2,ص189.

[4] فؤاد طوهارة : النشاط الإقتصادي في تلمسان خلال العصر الزياني ,ق7-9هـ/13م-15م,مجلة جيل العلوم الإنسانية والإجتماعية, العدد2, 13سبتمبر 2014م ,ص71.

[5] روبير بروشفيك : المرجع السابق ، ج2، ص195

[6] الونشريسي، أحمد بن علي : المعيار المعرّب والجامع المغرّب عن فتاوي علماء افريقيا والاندلس والمغرب ، تحقيق : مجموعة من الاساتذة ، دار المغرب الاسلامي ، بيروت ، لبنان ، 1981م ، ج7 ، ص301.

[7] نفسه ، ص34 ، للمزيد أنظر : برونشفيك ، المرجع السابق، ص 194-195

ج. العوامل التي ساعدت على نجاح الزراعة

هناك العديد من العوامل تظافرت وساهمت في نجاح النشاط الزراعي لدى الزيانيين منها: الموقع الإستراتيجي الذي حضي به المغرب الأوسط وقد زادت هذه الأهمية في عهد دولة بني زيان وعاصمتها تلمسان[1], نظرا لتمتعها بإمكانيات جعلت منها إقليم فلاحي بامتياز لوفرة مصادر المياه المتمثلة في العيون والينابيع والأنهار[2], وهذا ما أشار اليه الشريف الإدريسي حينما يصف تلمسان قائلا:"ولها نهر يأتيها من جبلها المسمى بالصخرتين, وهذا الوادي يمر في شرقي المدينة, وعليه أرجاء كثيرة, وجوارها من المزارع كلها سقي[3], كما أن وقوع المنطقة ضمن المناطق المعتدلة ساعد كثيرا على نجاح الحياة النباتية والحيوانية إذ تنتمي إلى إقليم مناخ البحر الأبيض المتوسط, فشمالها يمتاز بغزارة الأمطار واعتدال الحرارة وقد مثلت جبال الأطلس التلي خزانات تمد جميع الأودية التي كانت تروي حقول وبساتين المنطقة وهذا ما تجسد من خلال وصف لسان الدين ابن الخطيب التلمساني إذ يقول "وهواؤها الممدود صحيح عتيد وماؤها برود[4] ...."

لقد شهدت الدولة الزيانية مجموعة من الأنشطة الاقتصادية أهمها النشاط الزراعي الذي عمل فيه غالبية سكان المنطقة[5], حيث تعتبر الزراعة المصدر الأساسي لدخل هذه الدولة, إذ انها كانت توفر أكبر المداخيل لسكانها, وبالمقابل أقدم أهل الأرياف في المغرب الأوسط عامة

---

[1] لطيفة بن عميرة: "الأوضاع الإقتصادية في الإمارة الزيانية" ,مجلة الدراسات التاريخية, العدد 8 معهد التاريخ . جامعة الجزائر , 1994 ص71

[2] إبن سعيد ابي الحسن المغربي : كتاب الجغرافيا, تحقيق :إسماعيل العربي ,ط2, ديوان المطبوعات الجامعية ,الجزائر ,1982,ص125

[3] الإدريسي ,ابوعبد الله محمد ابن محمد المعروف بالشريف الإدريسي : نزهة المشتاق في إختراق الافاق,ط1 عالم الكتب, بيروت 1989 ص177,176.

[4] المقري أحمد بن محمد : نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين إبن الخطيب, تحقيق: إحسان عباس دار صادر, بيروت,1968,ج7 ص .135

[5] مبخوث بودواية:الحياة الإقتصادية للمغرب الأوسط في العهد الزياني ,دورية القرطاس ,العدد التجريبي,الدراسات الحضارية الفكرية , ديسمبر 1429هـ-2008ميلادي ,ص55.

والزيانيين خاصة على الزراعة وتربية المواشي[1], ومن العوامل ملائمة الظروف الطبيعية بتضاريسها ومناخها جعلت من الإمارة الزيانية منطقة فلاحية بالدرجة الأولى يتنوع فيها الإنتاج من منطقة لأخرى ومن أهم هذه المنتوجات الزراعية الحبوب مثل : القمح والشعير والذرة والأرز,فالقمح هو أكثرها وفرة بإعتباره الغذاء الأساسي للسكان, ينتشر في سهل تسالة في تلمسان ,وسهل البطحاء قرب وهران,وسهل تنس ومتيجة[2].

نظام الري

لقد ساعد توفر المياه في المنطقة على نجاح الزراعة التي كان مصدرها الأودية والأنهار دائمة الجريان, كوادي ملوية والتافنة والوريط ونهر الشلف, التي كانت تروي حقول وبساتين المنطقة.

وهنا نجد لسان الدين ابن الخطيب الذي أثنى على تلمسان من خلال وصفه بقوله: "وهواؤها الممدود صحيح عتيد وماؤها برود صريد حبتها أيدي القدرة عن الجنوب فلا تحول فيها ولا شحوب[3] ", وكان هذا النظام يتميز بالتنظيم الجيد المحدد ضمن جدول للمزارعين

وكان كل شخص يحافظ على دورة الري وتتم عملية الري على مراحل باليوم الواحد, فهناك من يروي نهارا وهناك من يروي ليلا[4].

د. أنواع المحاصيل الزراعية:

- ✓ الحبوب: ساهمت الظروف الطبيعية بتضاريسها ومناخها بجعل منطقة المغرب الأوسط منطقة فلاحية بالدرجة الأولى، يتنوع فيها الإنتاج من منطقة لأخرى، بحيث نجد في المقام الأول الحبوب خاصة القمح والشعير[5]، إذ يعتبر هذا الأخير من أكثر المزروعات التي

[1] محمود بوعياد ,المرجع السابق,ص32

[2] القلقشندي أبي العباس أحمد : صبح الأعشى في صناعة الإنشا, والمؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر ,القاهرة,1931,ج5,ص116.

[3] المقري, المصدر السابق,ج7,ص135

[4] عبد الرحمان بن محمد الجلالي ,المرجع السابق,ج2,ص223

[5] ابن حوقل : صورة الأرض ,منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت ، ص 1996م ،ص 78.

كانت سائدة باعتباره الغذاء الأساسي والرئيسي سواء بالنسبة إلى الإنسان أو الحيوان[1]، أما عن توزيع المحاصيل جغرافيا. اشتهرت زراعة الحبوب بسهل متيجة وبرشك[2]، وتنس ومستغانم ووهران ومازونة وتلمسان[3]، كما نجد تواجد القطن والكتان بمستغانم وندرومة، بينما اختصت شرشال دون سواها بإنتاج الحرير والسفرجل العظيم والكروم وتربية الأغنام وإنتاج العسل [4].

- ✓ الفواكه: فهي على وأنواع و أذواق مختلفة مثل: العنب والتين والسفرجل والتفاح والكمثري والزعرور والخوخ والمشمش والتوت والليمون والجوز والنخيل وغيرها[5]، وعن هذه المحاصيل يصف حسن الوزان تلمسان بقوله: " وفي المدينة عدة سقايات .....حيث الكروم المغروسة الممتازة تنتج أعنابا من كل نوع، طيبة المذاق جدا، وأنواع الكرز الكثيرة التي لم أرى لها مثيل في جهة أخرى، والتين الشديد الحلاوة وهو أسود غليظ طويل جدا، يجفف ليأكل في الشتاء، والخوخ و الجوز واللوز والبطيخ وغيرها من الفواكه المختلفة[6].

وقد كان الاهتمام أيضا بالنبات الذي يصنع منه العطر وهو نبات الخزامي الذي يكثر حول تلمسان، فضلا على زراعة المواد قصب السكر والكتان، وزراعة المواد المصبغة التي كانت

---

[1] خالد بالعربي: الدولة الزيانية في عهد يغمراسن دراسة تاريخية وحضارية (633هـ -689 هـ /1235م-1282م ط1 ، المكتبة الوطنية ، الجزائر 2005- ص229.

[2] برشك بين تنسو برشك في الساحل ستة وثلاثون ميلا ، وبرشك مدينة صغيرة على تل وعليها سور تراب وهي على ضفة البحر اشتهرت بكثرة فواكهها ومزارع الحنطة والشعير وتبعد عن شرشال بعشرين ميلا ، ينظر الى : الحميري الروض المعطار ، ص 88.

[3] عاشور بوشامة : علاقات الدولة الحفصية مع دول المغرب والأندلس (696هـ -981هـ/1668-1573م) رسالة ماجيستير ،جامعة القاهرة ، كلية الآداب قسم التاريخ ، 1411هـ 1991م ، ص 396.

[4] الحميري محمد بن عبد الله بن عبد المنعم : الروض المعطار في خبر الأقطار تحقيق : احسان عباس ، ط 2 مطابع هيدلبرغ ، بيروت ،1975م ، ص 340

[5] الادريسي : المصدر السابق ، ج1، ص 250-255

[6] الوزان حسن ، وصف افريقيا ، ترجمة : محمد حجي ومحمد الاخضر ، دار المغرب الإسلامي ، بيروت ، 1983. ج 2،ص 20

تنبت غالبا في البراري مثل: النيلة وورد النيل، والسمساق، ويتم تصدير هذه المواد بدليل أن الايطاليين كانوا ينشرون هذه المواد بكثرة[1].

الى جانب الفواكه نجد زراعة الخضر التي تعتمد على الري كالفول والخس واللفت والخيار وغيرها[2]، إضافة إلى ذلك هناك منتجات زراعية صناعية كالقطن الذي يعتبر من المحاصيل الهامة التي أ دخلها العرب لبلاد المغرب الأوسط لما له من أهمية خاصة في صناعة النسيج وقد ذكر " حسن الوزان" هذا النوع فيما يتعلق بمدينة ندرومة والاراضي المحيطة بمدينة مستغانم فيقول: " تبدو ندرومة الان مزدهرة بإنتاج القطن لأن الصناع كثيرون بها وتضع بها على الخصوص أقمشة القطن الذي ينبت بالمنطقة وكذلك الاراضي المحيطة بمدينة مستغانم التي كان يبذر في أراضيها فيجود[3] "

ومن المحاصيل الزراعية الحنة والكمون وقد انتشرت زراعتها في مناطق مختلفة من أراضي الدولة نذكر منها على وجه الخصوص قرية بني وريفن التي تبعد عن مدينة تنس بمرحلة فسكانها يزرعون الحنة والكمون على نهر الشلف[4].

هـ. نظام الرعي وتربية الماشية:

كانت تربية المواشي في بلاد المغرب الأوسط تقوم جنبا إلى جنب مع الزراعة فلا داعي الى القول ان المناطق الزراعية التي سبق لنا التعرض لها من قبل كانت مناطق رعوية إضافة الى كونها زراعية، فالمزارع غالبا ما يعتمد على المحصول الزراعي مقرون بالمنتوج الحيواني إذ يعتبر كله من أنشطته واهتماماته[5]، وتشير الدراسات أن أراضي الدولة الزيانية كانت في فترة من فترات

[1] بسام كامل عبد الرزاق شقدان : تلمسان في العهد الزياني (633هـ -962هـ /1235م-1555م) رسالة ماجيستير في التاريخ الوسيط ، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس فلسطين 1422هـ -2002م ، ص 177.

[2] مارمول كربخال : إفريقيا ، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر ، الرباط ، 1988، ج2، ص299.

[3] الوزان ، المصدر السابق ، ج2 ، ص 14،15، 33

[4] مختار حساني , المرجع السابق, ص 31

[5] المرجع نفسه, ج2 ، ص 32.

تاريخها مرتعا ومرعى لمختلف الحيوانات وخاصة منها :الغنم والحمير والخيل التي تزاول اهتمامها من طرف القبائل التي توجد مضاربها ضمن محيط الدولة[1].

وقد اهتم سكان المنطقة الجبلية بتربية المواشي كتوجين ومغراوة أما قبائل الجنوب فأغلب حيواناتهم المعز والإبل إضافة إلى سكان السهول والهضاب الذين أقبلوا على تربية الخيل والبغال والحمير[2]، وفي هذا الصدد نوّه صاحب الاستبصار أن بلاد المغرب الاوسط كثيرة الغنم والماشية طيبة المراعي[3]، إذن وفي هذا المقام تحتل تربية الحيوانات والرعي مكانة أساسية في النشاط الفلاحي اليومي للسكان لما توفره من غذاء دائم، ومواد أولية للصناعة، أيضا يتم استخدامها في عملية التنقل والاسفار والحروب[4]، وكانت زكاتها موردا اقتصاديا ماليا مهما والملاحظ هنا على عناصر المجتمع الزياني أن أهل الحضر يهتمون بالزراعة الدائمة فهم أكثر كفاءة وإنتاجا من أهل البدو، اذ يعتمدون على الزراعة الفصلية فأعطوا عنايتهم الخاصة بتربية المواشي[5].

إذن نستنتج بأن الفلاحة كانت تمثل النشاط الأكبر في المغرب الأوسط وهذا ما جعل دينيس بوليم يقول: "إن للفلاح مجالا لا يكاد يكون مساويا أو مطابقا تماما للمجال الذي انتشر فيه الإسلام، ومن هنا تكاد كلمة فلاح لا تنفصل عن كلمة إسلام". وبغض النظر عن خلفيات القول نتيجة اختلاف الدين والتوجه إلا أن المنطقة العربية والافريقية اشتهرت بهذه الحرفة منذ أقدم

مختار حساني ,المرجع السابق32 .

[2] الحميري ، المصدر السابق ، ص 36

[3] مؤلف مجهول : كتاب الاستبصار في عجائب الامطار ، نشر وتعليق : سعد زغلول عبد الحميد ، دار الشؤون الثقافية العامة ، العراق ، 1976 م ، ص 180

[4] الوزان ، المصدر السابق ، ج 2 ، ص 45.

[5] الدراجي بوزياني : نظم الحكم في دولة بني عبد الواد ، ب ط ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1993 م ، ص 211.

العصور، وأكدها الإسلام بدعوته إلى تحبيبها للمسلمين لأنها كانت ولا تزال تمثل عماد اقتصاد الدول ومؤشر استقلالها واستمراريتها[1].

و. الخراج على الاراضي الزراعية وأهميته في إثراء موارد الدولة :

الخراج أو ما يعرف بضريبة الأرض، وهو مقدار من المحصول يؤخذ عن كل أرض مزروعة حسب النظام الإسلامي العشر ونصف العشر مع وجود بعض العشوائية أحيانا بعدم التدقيق في مساحة الأرض وكمية منتوجها[2]، وقد أخذت الدولة الزيانية الخراج على الأرض إمّا نقدا أوعينا، كما أشار الوزان في وصف إفريقيا إلى الخراج الذّي كان يدفعه سكان المنطقة التّابعة للدولة مثل: سكان مدينة وجدة " سكانها فقراء لأنهم يؤدّون الخراج إلى ملك تلمسان"، ويؤدّون هم أيضا خراجا مرتفعا إلى الملك[3]، ويقدّم إقليم بني راشد لملك تلمسان زهاء خمسة وعشرين ألف مثقال[4].

ومن الضرائب التي فرضت على فلاحي الدّولة الزيانية نجد: **القبالة** وقد يقصد بها كراء الأرض والمغارم وقد ترد بمعنى آخر غير معنى الضرائب ويبدو أن المسلمين كانوا يسمونها خراجا مضروبا على الأرض، وهناك من النوازل التي أوردت الوظائف بمعنى الخراج المضروب على الأرض، غير أن المصادر لم توضّح لنا مقدار الخراج من هذا النوع[5].

وقد وقع اختلاف حول أراضي المغرب الإسلامي فقيل أنها عنوية وقيل أنها صلحية، وقيل أن فحوصها عنوية وجبالها صلحية، وفيما يخصّ الأراضي السهلية فإنّ الفاتحين قد استولوا

---

[1] ادريس بن مصطفى : العلاقات السياسية والاقتصادية لدول المغرب الاسلامي مع دول جنوب غرب أوربا في الفترة (ق7 –10 هـ /13–16م) أطروحة دكتورا / جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان – قسم التاريخ – وعلم الآثار ، 1434 –14325 هـ 2013 – 2014م– ص 80

[2] بسام كامل عبد الرزاق شقدان ، المرجع السابق ، ص 208.

[3] الوزان، المصدر السابق، ج2، ص 13–27.

[4] بسام كامل عبد الرزاق شقدان، المرجع نفسه، ص 209.

[5] مختار حسّاني، المرجع السابق، ص 107

عليها في القرون الأولى للهجرة، وخضعت لأمراء الدّول التّي قامت بالمغرب الإسلامي إلى عهد الدّولة الزّيانية، وأنها تُقطع أو تكرى وإنّ مدخولها يرجع إلى بيت مال المسلمين، وأحيانا يطلب من القبائل المستقرّة بها او الضاربة في ربوعها دفع الخراج للدولة، دون أن يكون لتلك القبائل حق تملكها، وفي عهد الدولة الزيانية لم يقع أي تغيير بالنسبة لهذه الأراضي، فكان سلاطينها يُقطعونها لشيوخ القبائل العربية والمتغلبين على هؤلاء السلاطين إقطاع انتفاع، والهدف من وراء ذلك الحفاظ على رقاب الناس[1].

كما أن ضريبة الخراج لم تفرض على الفلاحين فقط بل حتى على التجار، وفيما يتعلق بسكان وجدة التابعين للدولة الزيانية كانوا يقدمون الضرائب لها من جهة وللقبائل العربية في تازا من جهة أخرى ، مما أثر على أحوالهم الاجتماعية وقد علق على ذلك الحسن الوزان: " فقراء لأنهم يؤدون الخراج إلى ملك تلمسان وإلى الأعراب المجاورة لهم بتازا"[2].

. وتبقى دائما تواجهنا مشكلة الإحصائيات في مثل هكذا مواضيع إذ غيبت المصادر الحديثة على الجزئيات والتفصيلات، ولعل عدم وجود دووابن منظمة وسجلات رسمية تقوم بالإحصاء هو الذي حمل المصادر على ذلك .

2. النشاط الصناعي:

أ. مفهوم الصناعة: تعتبر الصناعة موردا إقتصاديا أساسيا لأي دولة, حيث تنوعت بتنوع المواد الأولية وقد شكلت بعض الحرف والصنائع في المجتمع الزياني القاعدة الإنتاجية للمدنية, بما كان يقدمه الحرفيون من دور بارز في تنشيط الحياة الإقتصادية وذلك بإستغلال المواد الأولية فلاحية كانت أو معدنية الى بضائع استهلاكية قابلة للتسويق[3].

[1] مختارحساني, المرجع السابق، ص 110.

[2] الوزان ، المصدر السابق ، ج2, ص 11-12

[3] إبن خلدون يحى, المصدر السابق ,ص22

ب. عوامل إزدهار الصناعة في العهد الزياني:

عوامل طبيعية: توفر المواد الأولية كرخام الحديد الذي كان يستخرج من مدينة تلمسان[1], والذي يسمح بقيام صناعة معدنية بالإضافة إلى توفر بعض المواد المحلية كالصوف والحرير والقطن والكتان والجلود والأخشاب والخزف[2], وفيما يخص هذا العامل أيضا فالظاهر أن بلاد المغرب الأوسط كانت أوفر حظا من بلاد المشرق, إذ اشتهرت بثرواتها المعدنية الضرورية لقيام الصناعة أنذاك[3], فضلا عن المواد الأولية النباتية والحيوانية فمن المعدنية تواجد الحديد بجبال تيفسرة جنوب تلمسان والزنك والتوتياء بجبل الونشريس[4], إضافة إلى العقار الذي تواجد على حواف الأنهار وكان يدخل كمادة أولية لصناعة الأواني الفخارية, بحضوها الحيوانية فنجد الجلود من الأبقار والخرفان والأصواف من الماشية والأوبار من الإبل والماعز[5].

عوامل بشرية

توفر العمال المهرة من الأسرى والرهائن داخل تلمسان مما شجع السلاطين على استثمارهم.

ومن العوامل التي ساهمت أيضا في ازدهار الصناعة

توفر المواد الزراعية التي تحتاج الى تحويلات صناعية خفيفة مثل: الفواكه والصوف ..... وغير ذلك.

- ✓ حاجة الدولة للصناعات وخاصة العسكرية بسبب كثرة الحروب مع جيرانها.
- ✓ نشاط الحركة التجارية بين الشمال والجنوب القائمة على تسويق المصنوعات[6].

[1] مارمول كاربخال, المصدر السابق ج2,ص323

[2] إبن خلدون يحى, المصدر نفسه ج2, ص324

[3] سعد زغلول عبد الحميد : تاريخ المغرب العربي من الفتح الى بداية عصر الاستقلال منشأة المعارف,الإسكندرية,1995,ص441

[4] الوزان : المصدر السابق ج2,ص 24-45

[5] إدريس بن مصطفى ,المرجع السابق,ص 85

[6] مارمول كربخال : المصدر السابق ج2, ص324.

- ✓ إهتمام أمراء بني زيان رغم إختلاف ميولهم وأهوائهم بالجانب الصناعي للبلد فنجد أباتاشفين رغم جنوحه الى الملذات واللهو والترف[1], إلا انه كان مولعا بتشييد المصانع مستغلا في ذلك تواجد الأسرى والنصارى في تلمسان فجعل منهم النجارين والبنائين والزلاجين والزواقين[2].

ومن العوامل كذلك: الهجرة الأندلسية التي جاءت تبعا لأحوالها السياسية الداخلية والخارجية, ومدى توفر الأمن في بلاد المغرب, حيث شهد القرن 07 هجري استيلاء المسيحيين على بلاد المسلمين في الأندلس والكثير من مدنها فانطلقت هجرات كثيفة منها صوب بلاد المغرب حيث تركز الوجود الأندلسي في المدن الكبرى[3].

وباجتماع كل هذه العوامل عرفت الدولة الزيانية العديد من الحرف والصنائع أهمها:

- ✓ صناعة النسيج: وذلك بإعتبار مادتها أولية متوفرة بشكل كبير في أراضي الدولة الزيانية, وتشمل بصفة خاصة: حياكة الملابس, الزرابي, الحنابل, صناعة الخيم, السروج, العمائم, الأحزمة, وغيرها وقد نوه يحى إبن خلدون على هذه الصناعة بتلمسان بقوله "وغالب تكسيهم الفلاحة وحوك الصوف يتفانون في عمل اثوابه الرقاق فتلقى الكساء والبرنوس عندهم من ثماني أواقي والأحزام من خمس لذلك عرفوا في القديم والحادث ومن لدنهم يجاب إلى الأمصار شرقا وغربا[4]".

ومن العائلات التي اشتهرت بهذه الصناعة "عائلة النجار التلمسانية", ابو زيد عبد الرحمان ابن النجار الذي امتلك معامل لحياكة الصوف الرفيع, كما إشتهرت المدينة بصناعة الزرابي الفاخرة[5].

---

[1] ابن خلدون يحى ,المصدر السابق , ج2,ص132-133-134

[2] نفسه ح2, ص216

[3] عاشور بوشامة : المرجع السابق,ص300

[4] إبن خلدون يحى,المصدر السابق ص22

[5] الوزان,المصدر السابق,ج2,ص24

- ✓ صناعة الفخار: من العوامل التي أدت إلى ازدهار هذه الصناعة في مدن بني زيان وأريافها استعمالها من قبل كل الطبقات الاجتماعية سواء كأواني للطهي أو حفظ المؤونة أو السيول كالزيوت والسمن وغيرها من المواد السائلة[1].
- ✓ صناعة الجلود: شهدت هذه الصناعة رواج كبيرا من قبل سكان الدولة الزيانية حيث كانت موجودة في أغلب مدن وبوادي المغرب الأوسط, وهذا ما يؤكده عبد الرحمان ابن خلدون بقوله:" فالصنائع بالمغرب لذلك قليلة وغير مستحكمة إلا ما كان من صناعة الصوف في نسجه, والجلد في فرزه ودبغه, فإنهم لما استظهروا بلغوا فيه المبالغ العموم البلوى لا لهم من حال البداوة[2] ".
- ✓ الصناعات الخشبية: تمثلت في صناعة الخزائن والصناديق والأبواب والنوافذ إلى انها كانت متأثرة بالصناعة الأندلسية خلال القرن 8 هـ/ 14م.

برز النحت على الخشب ومن بين الآثار الدالة على هذه المرحلة ثرية مسجد تلمسان التي تعود إلى عهد يغمراسن غبن زيان[3], ولعل أبرز آية في الزخرفة والجمال هي المدرسة التاشفينية إذ يصفها جورج مارسي بقوله: " ولعب التلبيس الخزفي في الزخرفة دورا هاما... فجهزت بالخزف محيطات الأبواب ورصف القاعات وتقدمت المصلى فسيفساء من المرمر تأطرت بزخرفة صفيرية نباتية رقيقة [4] ".

- ✓ صناعة مواد البناء: تطورت هذه الصناعة في عهد الدولة الزيانية لوفرة الأيدي العاملة الأجنبية سواء من الأندلس أو الدول الأوربية, فقد ذكر يحي إبن خلدون ان سلاطين الدولة الزيانية قد استعانوا بالأندلسيين لبناء المشاريع العمرانية خاصة في عهد

[1] مختار حساني ,المرجع السابق,ص96

[2] إبن خلدون عبد الرحمان ,المصدر السابق,ج7,ص507

[3] مختار حساني , المرجع نفسه , ص98 .

[4] جورج مارسي: تلمسان, ترجمة: سعيد دحماني,دار التل للنشر , الجزائر,2004 , ص55

السلطان أبو موسى الثاني وكذلك السلطان أبو تاشفين الأول الذي ولع في بناء القصور والدور وتشييد المصانع وإغتراس المتنزهات[1].

- ✓ الصناعة المعدنية: لقيت هذه الصناعة اهتماما خاصا من قبل السلطة الزيانية لإرتباطها بالحياة المدنية من جهة والحياة العسكرية من جهة أخرى ويرجع السبب في تطورها إلى وفرة الموارد الأولية التي توفرت عليها الدولة وقربها من مناجم الذهب والزنك والحديد[2].

ج. دار الصناعة:

ظهر في تلمسان أيام الدولة الزيانية منطقة صناعية خاصة تجمعت فيها مختلف الصناعات داخل المدينة, وهي تشبه المدن الصناعية في المدن الحديثة اليوم عرفت باسم" دار الصنعة ", وبرزت أيام السلطان ابوحمو موسى الثاني ان دار الصنعة السعيدة تموج بالفعلة على اختلاف أصنافهم وتباين لغاتهم وأديانهم بين دراق ورماح ودراع ولجام وشياء وسراج وخباء ونجار وحداد وصانع ودباغ وغير ذلك[3], حيث ادى وجود الصنعة بتلمسان الى تنظيم دقيق للصنائع بدل من انتشارها في اماكن مختلفة من المدينة ومما ساعد على ظهور دار الصنعة وجود صناع وحرفيين مسيحيين اسرى في المدينة وقد بدأ بتسخيرهم السلطان عبد الرحمان الأول حيث شيدوا له القصور في تلمسان [4] .

[1] مختار حساني, المرجع نفسه,ص96

[2] البكري ابو عبد الله ابن عبد العزيز(ت 487 هـ/ 1094 م) : المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب جزء من كتاب المسالك والممالك,دار الكتاب الإسلامية القاهرة , د ت , ص70 .

[3] بسام كامل عبد الرزاق شقدان,المرجع السابق ص 190 .

[4] المرجع نفسه, ص190 .

3. النشاط التجاري:

أ. مفهوم التجارة: هي محاولة الكسب بتنمية المال بشراء السلع بالرخص وبيعها بالغلاء اياماكانت السلعة[1], وقد كانت تلمسان عاصمة الدولة الزيانية مطمعا لكل جيرانها لأنها كانت بلادا زاهرا جدا بمتاجره, نظرا لموقعه الجغرافي الممتاز وخلال القرن السابع الهجري الثالث عشر الميلادي كانت تلمسان من أكبر اسواق السلاح الوارد من أوربا عن طريق ممالك إسبانيا النصرانية وقطلونية خاصة ثم من الجمهوريات الإيطالية وموانئ فرنسا الجنوبية, وكان هذا السلاح يرد إليها حيث يبادله تجارها بالعاج والابنوس وتبر إفريقية.

بصورة خاصة وصوف وريش النعام والريش الملون والتوابل والطرائف الإفريقية التي كان الناس يقبلون عليها, وخاصة قيساريتها ثم إن تجارها إشتهروا بالذمة والامانة وحسن المعاملة فكانت سوقها هي المفضلة عند عامة التجار[2].

كان يغمراسن بن زيان مؤسس الأسرة رجلا ذكيا تنبه إلى أن هذه التجارة موردا ماليا كبيرا لدولته فأحسن معاملة التجارة وشارك هو وبعض اهل بيته التجارة وارتفع شأنها لذلك[3].

ب. عوامل إزدهار التجارة:

حظيت الدولة الزيانية بمكانة تجارية راقية نظرا لما تتمتع به من مؤهلات جغرافية وإقتصادية التي اهلتها بأن تحتل هذه المكانة وأهمها:

العامل الجغرافي:

ظلت مدينة تلمسان محطة تجارية ذات شأن كبير عدة قرون فهي تربط بين بلاد السودان والمغرب من جهة وبن المغرب والأندلس ودول البحر الأبيض المتوسط من جهة ثانية[4], وقد أثنى

[1] ابن الأحمر المصدر السابق , ص16 .

[2] ابن الاحمر,المصدر نفسه , ص16 .

[3] نفسه , ص17 .

[4] عبد العزيز فيلالي,المرجع السابق , ص216 .

ابن الأحمر على تلمسان بانها بلد زاهر جدا بمتاجره نظرا لموقعه الجغرافي والإستراتيجي[1], الذي قال عنه الإدريسي: " قفل بلاد المغرب[2]".

في حين أدى اختلاف التضاريس الطبيعية والأحوال المناخية في الدولة إلى وجود اختلاف في المنتوجات الزراعية بين منطقة وأخرى ويبرز هدا الاختلاف جليا بين شمال الدولة وجنوبها, فقد اشتهرت كل ناحية بسلعة وكان هذا التباين عامل في سيلان البضائع من الاماكن التي تفوق عن تلبية الحاجة إلى الأماكن التي تعاني نقصا وحاجة إليها[3].

العامل الاجتماعي:

تأثرت التجارة في تلمسان بفعل عدة عوامل إجتماعية منها:

- ✓ دخول القبائل الهلالية الى منطقة المغرب ادى الى تعرض القوافل التجارية للسلب والنهب, الا أنه مع قيام الدولة الزيانية اتخذت من تلمسان مركزا لها وعملت على جذب التجار من داخل الدولة وخارجها مثل: الفنادق والاسواق وسن القوانين التي تنظم التعامل بين التجار[4], وقد عمل بمهنة التجارة عدد كبير من سكان المدينة, حتى أنهم كونوا طبقة خاصة من التجار وتميزت بلباسها الخاص عن باقي الأفراد بينما يرتدي التجار الحضريون لباسا جميلا يكون أحسن أحيانا من لباس أهل فاس لأنهم حقا أكثر أناقة وسخاء[5], ومن أشهر الأسر التجارية نجد "أسرة المقري" التي كونت ثروة هائلة من العمل التجاري, فقد احتكرت طريق السودان وكان بها خمسة إخوة تقاسموا الأدوار فيما بينهم[6].

[1] إبن الأحمر , المصدر نفسه , ص16.

[2] الإدريسي , المصدر السابق , ص82 .

[3] خالد بالعربي : المسالك والدروب وأثرها في تفعيل الحركة التجارية والثقافية في المغرب الإسلامي (5 هـ-10هـ / 11م-16م) , رساة ماجيستير , جامعة تلمسان , 2009 - 2010 , ص91 .

[4] المقري , المصدر السابق ج2 , ص193 ,ينظر الى الطمار :تلمسان, ص84 .

[5] بسام كامل عبد الرزاق شقدان , المرجع السابق , ص193 .

[6] عبد العزيز فيلالي'.المرجع السابق , ص213 .

- ✓ وقد اعتبر التجار من أبرز الطبقات المؤثرة في المجتمع الزياني, لحرصهم الشديد على تزويد المدن بالمؤونة الضرورية على أحسن وجه, مما جعلهم أوفر غنى وأملاكا وكان اليهود ذو نشاط فائق حيث انتظموا في حارة خاصة بهم في تلمسان واصبحوا في مقدمة المدينة [1].

ج. السلع المتبادلة:

واردات المغرب الأوسط:

كان تجار تلمسان يجلبون من بلاد السودان الغربي مجموعة من السلع أهمها:

التبر: وهي أهم مادة كانت متوفرة بمنطقة غاو اودغست وغانا وغيرها, فينتقل على ظهور الجمال عبر الصحراء إلى بلاد المغرب.

العبيد: خصصت لهم أسواق خاصة بالسودان الغربي تسمى أسواق النخاسة, وخاصة في مدينة غاو, وغالبا ما كانوا يستخدمون في الأعمال الشاقة التي تتطلب جهدا عضليا, كالصناعة واستخراج المناجم والزراعة ونقل بعض البضائع وحراسة القوافل كما اشتغلوا داخل القصور والجيش وحراسة الملوك[2].

الرياش: وخاصة ريش النعام الذي كان يستعمل في حشو الأرائك والمخدات وتتخذ منه المراوح وهو مظهر من مظاهر الزينة وكذا بيضه الذي غاليا لإدخاله في تركيب بعض الأدوية[3].

العاج: وهي المادة المكونة لأنياب الفيلة كانت تجلب من مناطق الغابات جنوبي السودان الغربي, واستعملت لعدة أغراض تشكيلية وفي صناعة الأثاث وغالبا ما كانت السلع الكمالية تتجه نحو الاثرياء[1].

---

[1] المقري ,المصدرالسابق , ج2 , ص193 .

[2] إدريس بن مصطفى .العلاقات السياسية والإقتصادية للمغرب الأوسط مع إيطاليا وشبه الجزيرة الإيبيرية خلال العهد الزياني , رسالة ماجيستير , جامعة ابي بكر بالقايد , تلمسان , قسم التاريخ و 2006-2007 ,ص48 .

[3] الوزان , المصدر السابق , ص276 .

صادرات المغرب الأوسط:

تمثلت صادرات المغرب الأوسط إبان الحكم الزياني في مواد زراعية يفتقر إليها السودان الغربي أهمها:

- ✓ **القمح** : الذي لم يكن في متناول كل الفئات الإجتماعية بل حكرا على الطبقة الراقية المتمثلة في الملوك والسلاطين والاثرياء نظرا لإرتفاع أسعاره وعدم نموه بتلك المناطق وهذا مايؤكده قول إبن بطوطة: " بأنه بيع بالقرن الرابع عشر بمدينة تاكدة بحساب عشرين مدا من أمدادهم بمثقال من ذهب[2] ".
- ✓ كما إتجه التين التلمساني أيضا نحو هذه المنطقة وكان سعره مماثلا لسعر القمح وكان يلقى رواجا كبيرا لدى سكانها, وإضافة الى الزبيب وعين البقرة والملح الذي كان هو الآخر يستبدل بمثله تبرا ويعود السبب في ذلك إلى قلة مصادره في المنطقة من جهة وصعوبة إستخراجه وإستخلاصه من جهة ثانية , وكانت الطبقة الثرية هي التي تستعمله بينما كان الفقراء والعامة يكتفون بمسك قطعة منه ولحسها مع كل مضغة خبزحتى لايستهلكوه بكثرة [3].

د. المكوس مورد مالي مهم :

وهي من بين الضرائب المفروضة على التجارة الداخلية وهي جائزة في الشريعة الإسلامية, وقد أطلق عليها الفقهاء كلمة مغرم لأنه لم يرد فيها نص صريح وفي هاذا الصدد ورد في كتاب المسند لابن مرزوق:" منها ما كانت تعم من العطاءات في جواب المسلم نصراني ويهودي وخارجي فيفتشونه من راسه إلى قدمه ظاهرا او باطنا عسى أن يدخل به من السلع التي يوظف

[1] عبد الكريم جودت : الأوضاع الاقتصادية في المغرب الأوسط خلال القرنين الثالث والرابع الهجريين , ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر , ص151 .

[2] ابن بطوطة: تحفة النظار في غرائب الأمصاروعجائب الأصفارو ط1 , المطبعة الخيرية,1322 هـ ,ج2, ص250 .

[3] إدريس بن مصطفى , المرجع السابق , ص48 .

عليها مغرم من المغارم وحتى النساء يوكل لهن يهوديات يفتشهن ويدخلن ايديهن الى لحومهن[1], وهي من أهم الضرائب بالنسبة للدولة الزيانية وعلى وجه الخصوص في مرحلتها الأخيرة حيث كان قبض المكس يتم بأبواب الدولة, بما أن تلمسان تقع على مفترق الطرق التجارية الهامة لأنها تتوسط الاتجاهات المعروفة الأساسية, أي انها تراقب الممر التلي الوحيد الرابط بين المغرب الأقصى والدولة الحفصية شرقا, كما هي بوابة المغرب ذهابا وإيابا[2], كما أنها تراقب طريق الذهب والعاج العابر للصحراء والقادم من بلاد السودان كما تستقبل القوافل التجارية القادمة من موانئ الدولة, على مستوى أبواب المدينة تؤدى الضريبة النقدية المعروفة بالمكس المفروضة على المنتوجات الريفية الموجهة الفنادق[3], والقيصرة سواء كانت فلاحية أو صناعية فقد أشار الحسن الوزان إلى أبواب تلمسان فقال عنها: " أبواب تلمسان كان يقيم بها مكاسون" , لأن الباب يعتبر نقطة عبور من ونحو المدينة للقوافل التجارية حسب الاتجاهات الرئيسية للحركة التجارية وعلى هذا المنوال نذكر باب كشوطة الذي يستقبل القوافل الواردة والمتجهة الى المنطقة الغربية والجنوبية إلى محور تازا, سجلماسة, فقيق[4], وفي نفس الوقت كانت تأخذ الدولة ضرائب على التجارة الداخلية بين المدينة والمناطق التابعة لها في حالة دخول تلك البضائع للدولة, بدليل أن السلطان المريني أبو الحسن عندما دخل تلمسان سنة 737هـ/1338م, أبطل الكثير من الضرائب على السلع الواردة للمدينة.

ففي هذا المجال يجدر بنا الإشارة إلى ضريبة المكوس التي فرضتها الدولة الزيانية على الصناعة داخلها, فالأسواق والمحلات التجارية لابد أنها كانت تدفع مبلغا معينا للدولة مقابل توفير الخدمات لها من عيش وحماية[5], فهذه الضريبة كانت تفرض ايضا على عمليات البيع, اما التي لا

[1] ابن مرزوق ,محمد الخطيب التلمساني(ت781هـ-1079م) : المسند الصحيح الحسن في مآثر ومحاسن مولانا ابي الحسن , دراسة وتحقيق مريا خيسوس بغيرا , الطباعة الشعبية للجيش , الجزائر و 2007م , ص225 .

[2] الوزان المصدر السابق : ج2 ,ص22 .

[3] المصدر نفسه ' ج2 وص20

[4] عن أبواب تلمسان ينظر إلى : إبن خلدون يحى , المصدر السابق ,ج1,ص91.

[5] بسام كامل عبد الرزاق شقدان , المرجع السابق ,ص210 .

تباع فإن صاحبها لا يدفع مكوسها باستثناء الذهب والفضة الذين يدفع عنهما أصحابها فور دخولهما إلى حدود الدولة مكوسا تقدرب "خمسة في المائة" من قيمتها, ولقد ساهمت هذه المكوس بدرجة كبيرة في تمويل خزينة الدولة الزيانية إلى جانب الضرائب والجزية[1].

اكتفت الدولة الزيانية في بداية عهدها بفرض ضرائب قليلة , حيث قدرت قيمة المكوس المفروضة على التجار المسلمين 2.5 **%** من جميع البضائع أو المال الناتج عنها و 10 **%** على بضائع التجار اليهود والنصارى, ولم تستمر الدولة بنفس هذه الوتيرة بل أحدثت مكوس وجمركية لا حصر لها والتي بلغت أشدها أواخر عهد الدولة بسبب ضعفها ورغبتها في الجهاد ضد النصارى[2], كما فرضت هذه الدولة مكوس إضافية مثل: مكوس الخدمات كالترجمة حيث قدرة ب 0.5 **%** من قيمة البضائع, ومكوس الإرساء أو الملاحة وهي خاصة بالمراكب التي ترسوا بموانئ الإمارة ومكوس أخرى لم تحدد قيمتها, وإنما يحدد قيمتها موظفوا الديوان بإتفاق مع التجار كمكوس الوزن والتخزين, وقد ذكر حسن الوزان مجموع عائداتها السنوية تقدر ب ثلاثمائة الف دوكا[3], كما سبق الإشارة أن الدولة الزيانية قد فرضت أيضا على التجار وحتى على الباعة في الأسواق جملة من المغارم كالمغرم على الحطب والبيض والدجاج وسائر المرافق التي يفتقر إليها القوي والضعيف وإجحاف الضعيف بها أشد, ناهيك عن المغرم الذي فرضته في حالة سرقة المخزن أو إختفاء سلعة منه وحيث يحمل الولاة التجار مسؤولية غرمها سواء بتغريم مقدار 5 من المخازن أو بأخذ السلع منه[4].

---

[1] أبن خلدون يحى والمصدر نفسه وج1,ص207.

[2] الوزان, المصدر السابق ,ج2, ص23 ,ينظر غلى مارمو كربخال , المصدر السابق , ج2 , ص301-302

[3] مبخوث بودواية : العلاقات الثقافية والتجارية بين المغرب الأوسط والسودان الغربي في عهد دولة بني زيان,رسالة لنيل درجة دكتوراه دولة في التاريخ ,جامعة أبي بكر بلقايد ,تلمسان ,قسم التاريخ ,1426هـ-1427هـ/2005م-2006, ص276 .

[4] إبن مرزوق , المسند ,ص285 .

شكلت موانئ المغرب الأوسط في العهد الزياني شريانها الاقتصادي الحيوي وعمود تلمسان الكلي, في إثراء بيت مال الدولة الزيانية حيث تجلت هذه الأهمية في المداخيل التي تدخرها الدولة من التجارة البحرية فقد اتخذت عدة أشكال في جني مداخليها المتمثلة في:

4. الضرائب والعشور ودورها في دعم خزينة الدولة:

وتعرف حاليا بالضريبة الجمركية وأول من فرضها الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه على التجار غير المسلمين الذين يدخلون بضائعهم لدارا لإسلام كرد فعل للمعاملة التي يتلقاها التجار المسلمون في دار الحرب, حيث أمران يأخذ من التجار الذميين نصف العشر, ومن التجار المسلمين ربع العشر إذ بلغ ثمن السلعة مائتي درهم فأكثر, وللإمام الحق أن يزيد في قيمة العشر أو ينقص منه إلى نصف العشر أو يرفعه إذا رأى مصلحة في ذلك[1] .

ويعرفها "بيومي" ضريبة غير مباشرة تفرض على الأموال المعدة للتجارة الصادرة من البلاد الإسلامية والواردة اليها التي ينتقل بها التجار بين أقاليمها وهي التي تمثل حاليا الضريبة الجمركية[2], وقد عرفت الدولة الزيانية إدارتين للجمارك الاولى بوهران والثانية بهنين في حين كانت الإدارة المركزية لهما بتلمسان, حيث أصبحت الدولة تأخذ العشر من قيمة السلع كضريبة جمركية على السفن الأجنبية الوافدة للتجارة, فكان أبو حمو الثاني (760-791هـ/1358-1388م) بأخذ العشر من التجار الأجانب أيضا[3], غير أنه خلال نهاية القرن 9 هـ-15م أصبح متولي مهنة قبض العشر في تلمسان يختار من ذوي البيوتات العريقة هناك, حيث تختلف قيمة العشر من دون شك حسب نوع السلع وحجمها, حيث قدرت قيمة عشر ثلاثة قرون مملوءة بالزبد الجيد بنحو 20

[1] حسن إبراهيم حسن : النظم الإسلامية ,ط 3, القاهرة , مكتبة النهضة المصرية , 1970و ص255 .

[2] محمود زكرياء بيومي. المالية العامة الإسلامية-دراسة مقارنة بين مبادئ المالية العامة في الدولة الإسلامية والدولة الحديثة , دار النهضة العربية , القاهرة , 1979 ,ص313 .

[3] مارمول كربخال , المصدر السابق , ج2, ص301 -302 .

دينار[1], وقد كانت تدفع الضرائب المفروضة على السلع المستوردة من أوروبا أما في الميناء أو العاصمة فيحصل خلالها التاجر على وصل بالدفع بحيث تمكنه من المرور بالبضاعة وبيعها[2], وفيما يتعلق بالتجار القادمين من بلاد السودان الغربي فكانوا يدفعون الضرائب داخل تلمسان, وكان يقيم صاحب الجمرك أو المكوس في حجر خاصة داخل أسواق تلمسان[3], وذلك من أجل مراقبة البضائع بتلمسان وفرض الضرائب عليها, وقد شهد الوزان اثناء إقامته بالدولة الزيانية أخذ ضريبة من سفينة جنوة في ميناء هنين التي كانت تحمل بضائع لتلمسان فقدرت قيمة الضرائب التي فرضت عليها فكانت " خمسة عشر الف مثقال ذهب مسكوك[4] ", وفي ذلك تعهد السلطان عثمان بن يغمراسن بدفع نصف عشر الضرائب من السفن الارغوانية لملك الاراغون الذي عمل على تشجيع تجار بلاده بالتوجه لسواحل تمسان, ولهذا عمل سلاطين الدولة الزيانية على تشجيع الحركة الزيانية نحو سواحلهم وبالتالي زيادة الضرائب الداخلة لخزينة الدولة[5], إذ ان هذه الأخيرة كانت تتوفر على مجموعة من المكاتب تتعلق بجباية الضريبة الجمركية وعلى الخصوص الموانئ الرئيسة كوهران وهنين وكذلك القيسرية بتلمسان, وهذه المكاتب موجهة إلى محاربة عملية التهريب بالإضافة إلى جمع أكثر قسط من الأموال المفروضة على السلع الأجنبية, وقد كان تجار الدولة الزيانية يدفعون عشر القيمة على البضائع التي يحملونها وخلال عصرها الذهبي كانت تتمثل في العشر بوجه عام لكن بعض الدول التي لها علاقة متميزة تدفع نصف الضريبة, وقد حدث هذا خلال تلك الفترة مع إمارة أراغون وقشتالة[6].

---

[1] سمية مزدور : المجاعات والأوبئة في المغرب الأوسط (588 هـ-927هـ/1192م-1520م) , رسالة ماجيستير , جامعة منتوري قسنطينة ,1429-1430هـ/2008-2009 م , ص78 .

[2] رشيد بورويبة : الجزائر في التاريخ , المؤسسة الوطنية في الكتاب ,الجزائر ,(ب,ط,د,ت)وج3 , ص479 .

[3] الوزان , المصدر السابق , ج2 , ص20.

[4] الوزان و المصدر نفسه , ج2,ص16.

[5] الدراجي بوزياني , المرجع السابق ,ص222 .

[6] مختار حساني , المرجع السابق ,ص114-115 .

فالضريبة الجمركية كانت تستفيد من دخول البضائع وخروجها أموالا كثيرة , حيث حققت الدولة الزيانية من رسوم الجمارك مردودا كبيرا كان يبلغ " ثلاثمائة وحتى اربعمائة دينار" طوال سنوات عديدة وخاصة عندما كانت وهران تحت سلطة بني زيان[1].

إحصائيات ضريبية:

ومما سبق نستشف من بعض المصادر التي أمدتنا بقيمة المبالغ المستخلصة كضرائب من بينها:إقليم بني راشد الواقع شرق العاصمة تلمسان كان يقدم إلى السلطة الزيانية زهاء "خمسة وعشرين الف مثقال", ومن الضرائب المحصلة من جمركة السلع التي كانت تدخل وهران من باب تلمسان خلال الفترة 1520/09/01م الى 1521/07/18م, فقد وصل مجموع هذه الضريبة ما قيمته 3038 دينار التي أخذ منها بنو زيان قيمة 1509 دينارا بواسطة سلمان تورينو اليهودي[2], وفي 1537/10/09م كلف مولاي محمد الزياني الحاخام "حيام بنو درهوم", ان يسدد لبني زيان 4000 دينار حقا لهم في الضريبة الجمركية[3], غير أن الحسن الوزان يريد رقما كبيرا للمبالغ المحصلة كضرائب عند حديثه عن مدينة هنين: "كنت مع أحد كتاب تلمسان جاء لاستلام ضرائب من سفينة جنوية حملت من البضائع ما يمون تلمسان لمدة خمسة سنوات, فقد بلغت قيمة الرسوم التي قبضها الملك خمسة عشر ألف مثقال ذهب مسكوك أرانياها الكاتب[4]".

الموارد المالية للدولة الزيانية:

بما أن الدولة الزيانية في حاجة إلى مداخيل مالية لتلبية حاجيات البلاد وتمويل حروبها ضد جيرانها والحصول على مساندة أكبر عدد من القبائل الحنيفة وأداء رواتب الجند والمرتزقة العاملين ببلاطها[5]، فقد عمدت الدولة العبد الوادية لفرض الضرائب بجميع أنواعها وبعض الفوائد

[1] الوزان ,المصدر السابق ,ج2 ,ص23 .

[2] مختار حساني ,المرجع السابق , ص124 .

[3] نفسه , ص125 .

[4] الوزان , المصدر السابق , ج2 , ص16 .

[5] مختار حساني : المرجع نفسه، ص101

التجارية والغنائم[1]، فالمؤرخون المسلمون لم ينقلوا لنا صورة دقيقة وإحصائيات عن الموارد المالية لهذه الدولة، مما جعل الحديث في هذا المجال يكتنفه التعميم إذا ما استثنينا بعض الإشارات لبعض الموارد غير أن النظام العام لأي مدينة إسلامية يكون مستمدا من النظام المالي الإسلامي بصفة عامة وفي تلمسان تكون شبيهة ومستمدة من النظام المالي للدولة الموحدية بصفة خاصة[2].

5. الزكاة والغنائم والجزية وإسهاماتها في بيت المال:

أ- **الزكاة:** فرضت الزكاة في السنة الثانية للهجرة وهي بحق الركيزة الأولى للنظام الجبائي الإسلامي[3]، وتفرض كضريبة على المال الذي يحول عليه الحول متى جاوز النصاب[4]، وبهذا فهي تجب على الأموال المرصدة للنماء إما بنفسها أو العمل فيها[5]، وبذلك فهي تمارس دورها في الإعداد وتوزيع الدخل باتجاه تحقيق العدالة التوزيعية، وتجب لمن سمى الله سبحانه وتعالى في كتابه الكريم الفقراء والمساكين ويجمعهما معنى الحاجة إلى الكفاية فلا تحل الصدقة لغني ولا قوي[6], ومنه فالزكاة نظام فريد ومؤسسة اجتماعية واقتصادية ومالية وظيفتها العامة في المجتمع وهي مورد مالي من موارد الدولة التي تساهم في تغطية الكثير من النفقات التي يحتاجها المجتمع[7].

الزكاة أو الصدقة كانت تجمعها الدولة من الأغنياء وتضعها في بيت المال ثم يعيد توزيعها على مستحقيها، وعلى ما يبدو أن سلطان الدولة العبد الوادية كان متمسكا بالإشراف والمراقبة على هذا المورد المالي، ولقد أشار يحي بن خلدون، أن السلطان أبا حمو موسى الثاني أرغم بعض مشايخ

---

[1] مبخوث بودواية : المرجع السابق ص 274 .

[2] بسام كامل عبد الرزاق شقدان ، المرجع السابق ، ص208

[3] منذر القحف : دور السياسات المالية وضوابطها في إطار الاقتصاد الإسلامي ، المعهد الإسلامي للبحوث ، 51411هـ /1990م- ص 13

[4] أبو الحسن على الماوردي لأحكام السلطانية والولايات الدينية ط 1، مكتبة دار قتيبة الكويت (1409هـ /1989م) ص 145

[5] عبد الكريم الرافعي: فتح العزيز في شرح الوجيز ، دار الفكر بيروت ، (دت) ، ج5 ، ص355.

[6] ابن تيمية : السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية ، ط 1، دار الأفاق الجديدة (1403هـ /1983م) ص 52

[7] عبد العزيز الخياط : الزكاة : (موسوعة الإدارة المالية في الإسلام ، المجتمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية ج 3، ص 229.

القبائل المتمردة على دفع الزكاة[1]، فقد كان أبو حمو يجمع الزكاة عينا ونقد ا عن طريق عماله المتشردين في الأقاليم الذين تشرف عليهم الإدارة المركزية، حيث تقوم بجمعها وتوزيعها، أما في الحالات التي يستعصي فيها على العمال جمع هذه الزكاة أو الضرائب فإن ثمة قوة من الجيش تسخر لجمع هذه الأموال وعادة ما يوصل ابنه أو وزيره على رأس هذا الجيش للحصول على الزكاة وجمعها من تلك القبائل المتمردة كقبيلة بني عامر وقبيلة الثعالبة[2].

وفيما يتعلق بالموظفين الذين كانت تعهد لهم الدولة مهمة جمع الزكاة فإنهم في الغالب يكونون من أقرب المقربين لأمراء الدولة كأبنائهم مثلما ما حدث في عهد السلطان أبو حمو الثاني كلف ابنه تاشفين الثاني لقبض الصدقات[3].

الغنائم:

تعتبر موردا ماليا رئيسيا للدولة الزيانية، وهي ما يتم الحصول عليه من العدو بعد القتال، وهي ذات أهمية كبيرة بالنسبة لبيت المال، حيث تعد من المصادر الأساسية للمال عند أبي حمو، لأنه كان في حرب مستمرة مع أعدائه وجيرانه، وبهذا شكلت الغنائم أحد الأهداف التي تندلع من أجلها الحروب، فيذهب الجزء الكبير منها إلى بيت المال أما الجزء الآخر فيذهب إلى السلطان[4]، وذلك وفق القيمة الشرعية التي حددها القرآن الكريم في قوله تعالى: " واعلموا أن ما غنمتم من شيء فإن لله خمسه .... "[5].

ويبدو من خلال المصادر التاريخية أن الغنائم اعتبرت من الموارد الهامة لبيت المال، والتي ساهمت مساهمة كبيرة في قوة الدولة الاقتصادية والمالية وتوظيف ذلك في حل المشاكل الداخلية التي وكانت الدولة[6], ونذكر على سبيل المثال غنائم الحروب مع الدول المجاورة مثل:

[1] ابن خلدون يحي ، المصدر السابق ، ج2 ص 330

[2] ابن خلدون عبد الرحمان ، المصدر السابق ج 6 ص 113

[3] مختار حساني: المرجع السابق ص 120.

[4] ابن خلدون عبد الرحمان : العبر ج7 ، ص 170

[5] سورة الانفال ، الاية 41.

[6] بوزياني , المرجع السابق , ص 215 .

غنيمتهم في معركتهم بقيادة أبي الحسن السعيد بعد انتصارهم عليهم عام 446هـ بوجدة وقتل فيها أمير الموحدين, واستولوا على ذخائرهم العظيمة من الأموال والسبايا والأسرى[1], وكانت هناك غنائم بحرية كبيرة من الإغارة على مراكب وسواحل الممالك الأوربية, والتي كانت تتم كرد فعل على مهاجمة السواحل الزيانية, وقد كان سلاطين عبد الواد لا يرفضون هذه المداخيل المالية بل يأخذون حصتهم منها[2], ويمكن أن تكون هذه الغنائم عبارة عن أسرى يوظفون أو يعاد بيعهم في اسواق العبيد ومنهم الألمان والإيطاليين والفرنسيين والقطلانيين والجليقيين, حتى أن منهم من يرتقي في المناصب السامية في الدولة مثلما كان عليه الحال مع العلج هلال القطلاني الذي أصبح وزير لأبي تاشفين [3] .

الجزية:

وهي ضريبة الرؤوس المفروضة عموما على أهل الذمة اينما وجدوا في البلاد الإسلامية وقد قررتها الآية الكريمة:" قاتلو الذين لايؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أوتو الكتاب حتى يعطوا الجزية على يد وهم صاغرون[4]", لذلك إتبعت السلطة الزيانية هذه القاعدة مع الذميين الخاضعين لحكمها والمتواجدين في كثير من المدن الزيانية وإن كان جلهم يهودا, لأن التواجد المسيحي كأهالي كان معدوما, وفرضت عليهم أداء الجزية باعتبارها موردا أساسيا وماليا يعود على الخزينة بالفائدة حسب القيمة المقررة شرعا وهي " دينارين سنويا", وأسقطت عن المرأة والصبي والمجنون والعبيد والربان والعاجزين والفقراء والمساكين[5].

[1] أبن خلدون يحيى : بغية الرواد , ص114 .

[2] بوزياني , المرجع نفسه , ص224-225 .

[3] إبن خلدون عبد الرحمان : العبر,ج7, ص236 .

[4] سورة التوبة , الاية 29 .

[5] حسن إبراهيم حسن: المرجع السابق , ص239 .

وتبقى مسألة الجزية في الدولة الزيانية وما يتعلق باحصائياتها غامضة وذلك لقلة النصوص والتفصيلات في المصادر مما يبقى لدينا الكثير من اللبس فيما يتعلق بهذا الجانب.

الفصل الثاني: نفقات الدولة الزيانية:

يعتبر موضوع نفقات الدولة الزيانية من المواضيع التي يلفها الغموض بسبب قلة المادة التاريخية التي تتحدث عنها، وعدم وجود تفصيلات وإحصائيات دقيقة إلا ما تيسر منها يحدد نفقات الدولة في رواتب الجند والموظفين، وهدايا وعطايا يمنحها السلطان على شكل إعانات وصدقات ونفقات على المؤسسات والعمران:

1. نفقات البناء والتعمير والتشييد:

عرفت الدولة الزيانية صرف أموال ضخمة من أجل المباني والقصور والمدن، حيث حرص "يغمراسن " على تأسيس المنشآت العمرانية الدينية منها والمدنية، وكان " أبو تاشفين بن أبي حمو الأول هو الأخر مولعا بالعمران، لأن العمارة هي رمز القوة والازدهار, وفي هذا الصدد يقول إبن خلدون " تكثر العلوم حيث يكثر العمران وتعظم الحضارة [1]".

وقد تعدى " أبو تاشفين الأول" من حيث الاعتناء أيضا بتشييد البناء والعمارات حتى صار عصره عصر ازدهار العمران في تلمسان خلال العهد الزياني، وتشير بعض الإحصائيات على عدد الدور والمنازل في عهده وصلت إلى " ستة عشر ألف دار[2]"، وفي عهد هذا الأخير تمّ تشييد وإنشاء عدة مباني ضخمة وقصور كدار الملك والدار البيضاء، ودار السرور، وقصر المشور. وقصر أبي فهر الذي استخدم فيه أعداد كبيرة من اليد العاملة كالنجارين والبنائين والزليجين والزواقين من الأسرى والنصارى والسجناء إلى جانب الفنيين والمهندسين[3]، وإن كان " يغمراسن "و"أبو تاشفين" قد اشتهروا ببناء الأسوار والقصور والستائر وحفر الخنادق فإن أبا حمو موسى الأول يعود إليه الفضل في تعمير القصبة، فقد كان يبالغ في أخذ الرهائن من القبائل التي تنضوي تحت نفوذه.

---

[1] المقدمة : ص 777

[2] الوزان : المصدر السابق ,ج2 ص 17

[3] عبد العزيز فيلالي : المرجع السابق ، ص 116-117

حتى يضمن طاعتهم وولائهم، وتتكون الرهائن في الغالب من القبائل ومن إخوانهم، حيث يرسلونهم للإقامة بمدينة تلمسان تحت رعاية السلطان فسمح لهم "أبو حمو" ببناء المنازل والمساجد وفي هذا المعنى يقول " ابن خلدون": " واستبلغ أبو حمو الأول " في أخذ الرهائن منه ومن أهل العملات وقبائل زناتة والعرب حتى من قومه ببني عبد الواد... وأنزله بالقصبة، وهي الغور الفسيحة الخطة تمال بعض الأمصار العظيمة اتخذها للرهن، وكان يبالغ في ذلك[1] ... وقام " أبو تاشفين " ببناء صهريج[2]، كبير غرب مدينة تلمسان بالقرب من باب كشوط يبلغ طوله 200متر وعرضه 100 متر وعمقه ثلاثة أمتار، كان الناس يستعملون[3] ماءه في سقي حقولهم وبساتينهم، إضافة إلى إنشاء قصر " المشور " بتلمسان والذي كان مقام الأسرة الملكية وحصنها وبه مخازنها وبيوت أموالها وحرسها وإعلاء المساجد وعمارها وتزيينها[4]، وعن المساجد فقد كانت قبل تأسيس المدارس، إلا أن النصوص والوثائق التاريخية لم تذكر جميع أسماء المساجد التي بنيت في مدينة تلمسان وشيدت بضواحيها غير أن النزر اليسير منها يكشف لنا عن عددها الذي بلغ "ستين مسجد"، بين كبير ومتوسط الحجم وصغير والظاهر أن هذا الرقم لا يعبر عن الحقيقة، لأن مدينة تلمسان في العهد الزياني بلغ عدد سكانها نحو مائة وخمسة وعشرون ألف نسمة[5]، وحتى أمثلة هذه المساجد "المسجد الجامع" بأكادير الذي تم بناؤه أكثر من مائة مرة و"المسجد الأعظم" بتاكرارت الذي شيده " يوسف بن تاشقين المرابطي أثناء بناءه لمدينة تاكرارت، سنة (472هـ-1080م)، و"جامع أبي الحسن" بالقرب من المسجد الأعظم أسسه السلطان الزياني أبو سعيد عثمان بن يغمراسن سنة (696هـ -1296 م)

[1] ابن خلدون عبد الرحمان ،العبر ج1 ، ص 215

[2] صهريج : هو حوض واسع مستطيل تبلغ قياساته مائتي متر ويبلغ عمقه حوالي ثلاثة أميال ، وكان يتم ملؤه بواسطة خزان ماء للتوزيع وكان محصنا بالجدار الأمامي ، ويتم استخدامه لتزويد سكان المدينة بمياه الشرب خاصة في الحصار كذلك لري الحدائق ، ينظر الى : التنسي المصدر السابق ص140.

[3] عبد العزيز فيلالي : المرجع السابق ص125

[4] ابن خلدون يحي : بغية الرواد ،ج1- ص 116.

[5] فيلالي , المرجع نفسه، ص 145

و" مسجد أولاد الإمام الذي أنشأه السلطان أبو حمو موسى الأول ليكون ملحق بالمدرسة القديمة وهذه نظرة بسيطة على أهم مساجد تلمسان وجوامعها والتي تم تشييدها وإعادة بنائها من قبل السلطة الزيانية فكان هذا على سبيل المثال لا من باب الحصر فهي كثيرة زادت عن 60 مسجدا كما ذكرنا[1]، ومن الدلائل القاطعة على اهتمام السلاطين بالجانب الثقافي هو إنشائهم المدارس، وهو مشروع يحتاج إلى نفقات كبيرة لسد حاجياتها الضرورية حتى تكتمل صورتها العمرانية، فسعى السلاطين لانجازها حتى تنهض بالحياة الثقافية، الا أن المصادر التاريخية لم توضح لنا القيمة المالية بالتحديد التي سخرتها السلطة لبنائها.

غير أن الشكل المعماري للمدارس أعطى لنا صورة واضحة عن خلفية المنافسة القائمة بين السلطتين الزيانية والمرينية والتي كانت وراء ضخامة المؤسسة العمرانية والتي بينت القيمة المالية التي رصدتها السلطة لهذه الغاية[2]، فكان عدد المدارس في تلمسان ستة مدارس، أربعة منها شيدت من قبل الزيانيين، والأخرى شيدت من طرف المرنيين بعد احتلالهم لتلمسان نذكر منها على سبيل المثال:" مدرسة أولاد الإمام "حيث أمر السلطان" أبو حمو موسى الأول " فعين على رأس هيئة التدريس بها ابني الإمام أبو زيد عبد الرحمان (ت 743هـ/1432 م)، وأخوه أبو عيسى (ت 749هـ-1348 م) فقد كلفهما بإدارة التعليم والتدريس بها فحملت المدرسة اسمهما[3]، "المدرسة التاشفيتة" فقد حظيت هذه المدرسة عن بقية المدارس بالضخامة والبعد الهندسي والمعماري الرفيع والزخرفة الفنية المشابهة لقصور السلطان، وهو يدل على انها كلفت مالية كبيرة من نفقات الدولة والتي يعتبرها -البناء المفرط- السلطان أبو تاشفين بن "أبي حمو موسى الأول" أحد وجوه الإسراف في أموال الدولة[4]، فجاءت هذه المدرسة نموذجا فريدا للزخارف التي احتوتها قصور ومدارس

[1] عبد العزيز الفيلالي ,المرجع السابق ، ص 145- 146-148

[2] فاطمة الزهراء عمارة : المدارس التعلمية بتلمسان فلال القرنيين (28هـ -14-15م) ، أطروحة ماجيستير ، جامعة وهران (1430هـ-1431هـ) /2009-2010م ، ص79

[3] فيلالي,ص 142.

[4] فاطمة الزهرة عمارة , المرجع السابق ص79

تلمسان إبان العهد الزياني وتحفة فنية رائعة وعمرانية، إذ تدل على ولع هذا السلطان بالعمران والتفنن فيه فجعلها قصرا من قصور الملوك وتضم عدة بنايات ورواقات، وقد احتفل السلطان "أبو تاشفين لتدشين هذه المدرسة احتفالا كبيرا حضرته مشيخة تلمسان وأدبائها[1]، إضافة الى "المدرسة اليعقوبية" و"مدرسة سيدي لحسن"، التي أسسها أبو العباس أحمد ابن أبي حمو موسى الثاني جريا على عادة ملوك هذه الدولة، وقد الحق بها مسجدا[2].

هذا فيما تعلق بالمدارس التي شيدت من قبل الزيانيين، أما المدارس التي شيدت من قبل "بني مرين" منها: "مدرسة سيدي الحلوى"، إلا أن هذه المدرسة لم تكن لها شهرة كبيرة مقارنة بالمدارس الأخرى التي عاصرتها تلمسان[3]، " مدرسة العباد" عمل على تشييدها أبو الحسن (747هـ -1346م) وهي على غاية من الجمال قرب مسجد ضريح "سيدي بومدين" الذي أقامه الموحدون جانب الضريح سنة 738هـ/ 1339م)[4]، فكانت المدارس تعتمد في تمويلها على الاحباس بالدرجة الأولى ثم الإعانات التي تأتي من المحسنين التجار والعلماء وميسوري الحال ومن السلطان والأمراء، وقد عرفت مدينة تلمسان كغيرها من الحواضر المغربية الكبرى ست مدارس وزعت على أحياء مختلفة من المدينة[5].

2. نفقات الحروب:

لقد كانت الحروب هي الأخرى أوقات الحصار تستنزف نفقات كبيرة من مالية الدولة الزيانية مثل حربهم مع "بني مرين " التي نالهم النصب الشديد أبيحت فيها أموالهم بعد هزائم متكررة، حتى أن الزيانيين كانوا يبنون الحصون عند حصارهم للمدن كما حدث في حصار بجاية سنة 1329 م، إذ بنو حصن الياقوتة أمام المدينة في طرف نهر الصومام، هذا الحصن الذي لم

[1] فيلالي , المرجع السابق، ص 142

[2] التنسي : المصدر السابق ص 247-249

[3] ابن خلدون يحي : المصدر السابق : ج1،ص 127 -128.

[4] مختار حساني : المرجع السابق ، ص 277

[5] فيلالي : ص 141.

يهدم إلا أيام الاحتلال الفرنسي سنة 1849 م، وبنائهم كذلك لحصن تمزيزدكت بنفس الاسم الذي يحمله الحصن الواقع بمدينة وجدة.

بالإضافة إلى بنائهم حصن تغار بجوار قرية سوق الخميس[1]، وكذا الحصار الطويل الذي فرضه السلطان المريني أبو يعقوب على تلمسان لمدة تقارب سبع سنوات وإنشاؤه مدينة المنصورة بقربها، وشدة هذا بالحصار على التلمسانيين في ظل حكم عثمان بن يغمراسن حتى نفذت أموالهم وذخائرهم وأشرفوا على الهلاك ثم رجع أبو الحسن المريني بعد أربعين عاما، وعاودوا الحصار الذي كان أشد وطأة من سابقة فسقطت على اثرة مدينة تلمسان وقتل ملكها أبو تاشفين[2].

3. نفقات الدولة في تجهيز الجيوش:

يعتبر الجند من الدعائم الأساسية التي تبنى عليها قوة الدولة[3]، فإن الملوك قد نصبوا اهتمامهم بهذه الفئة منذ أمد بعيد ووسعوا لها في النفقات والأرزاق والجرايات، فقد اعتبر ملك تلمسان " أبو حمو موسى" الزياني في وصية لابنه ولي عهده " أن الجيش والمال أمران متوازيان " لا يصلح أحدهما إلا بالأخر فلا مال إلا بالجيش ولا جيش إلا بالمال... لأن المال يكفل الجيش والجيش يحوط الرعية[4]، فقد كانت رواتب الجند من أبواب الإنفاق المعتبرة من مالية السلطة الزيانية، إذ أن هذه الأخيرة كانت تشغل أعدادا معتبرة من الموظفين والجنود وتعطيهم أجورهم بصفة منتظمة، فالجنود يتقاضون رواتبهم حسب مقدرتهم فكان أقل جندي يحصل على " ثلاث مثاقيل ذهب" وذلك شهريا أي ينال ثلاث مثاقيل بسكة الدولة وهي جيدة تمكنه من العيش الجيد

[1] عبد الصمد حمزة : أهل الذمة في الدولة الزيانية (دراسة سياسية –اقتصادية –اجتماعية – ثقافية، " 633-962هـ /1235م – 1554م) أطروحة دكتوراه ، قسم التاريخ والحضارة الاسلامية جامعة وهران (1437 -1438هـ /2016-2017م) ص 142.

[2] المرجع السابق ، ص 142.

[3] ابن أبي الربيع شهاب الدين أحمد ابن محمد : سلوك المالك في تدبير المماليك تحقيق عارف أحمد عبد الغاني ، دمشق ، داركنان ، 1996 م . ص 106 -115- 116 .

[4] أبو حمو موسى الزياني التلمساني (ت 791هـ / 1388م) : واسطة السلوك في سياسة الملوك تونس ، مطبعة الدولة التونسية 1279هـ – 1862 م) ص 121.

وهي للرجل والفرس[1]، وكان أول من فرض العطاء وحدد الراتب للموظفين في تلمسان يغمراسن بن زيان، وبعد ذلك قام المزوار بهذه المهمة، فكان يفرض لكل شخص راتبا حسب قدرته واستحقاقه وقد خصصت الدولة الراتب لموظفيها وأعوانها وأنصارها، إذ أن هذه الرواتب أخذت جزء كبير من دخل تلمسان، فرغم ضخامة مداخيل الدولة (300- 400 الف دينار) إلا أن نصف دخلها كان يصرف على الجيش وعلى الاعراب لحراسة الدولة والنصف الثاني على شكل أجور للموظفين والحاشية والقصر[2]، ويضيف "مارمول" حول أوضاع كبراء الجند بتلمسان قائلا:" أما النبلاء المحاربون فيعتبرون كثيرا مما لهم من وجاهة وشجاعة لانهم هم الذين يرافقون الملك لذلك فإن لهم عدة امتيازات مع رواتب حسنة تمكنهم من أن تعيشوا عيشة راضية[3]، وتستفيد هذه الفئة أيضا من الأعطيات والاقطاعات على شكل أراضي لزراعتها وخدمتها والاستثمار بمردودها مما يؤكد على حاجة الدولة الزيانية إلى مزيد من الجند خاصة أنها كانت تعاني في هذه الفترة ضغطا مرينيا كبير من جهة الغرب[4]، ومن هنا نلاحظ سياسة الدولة الزيانية في التعامل مع فئة الجند، فثمة امتيازات هامة رصدها لنا الفقيه النوازلي المازوني حول اقطاعات الجند بتلمسان من خلال السؤال الذي طرح على الفقيه " أبي الفضل قاسم العقباني التلمساني " (ت 811هـ - 1408م)، فيقول عن أرض المخزن يقطعها السلطان لبعض أحفاده[5]، وتشير أيضا إلى الأجور الثابتة التي كانت تدفعها الدولة للجنود المسيحيين العاملين في بلادها، كالأجور التي التزم بها ملك " تلمسان" عثمان بن يغمراسن " يصرفها لجنود ملك لأرغونة حسب معاهدة سنة 696 هـ -

[1] عبد الصمد حمزة : المرجع السابق : ص 140

[2] بسام كامل عبد الرزاق شقدان : المرجع السابق ص 212.

[3] مارمول كرنجال : افريقيا ، ج 2، ص 300

[4] ابن صاحب الصلاة عبد الملك (ت 594 هـ / 1197م) المن بالإمامة على المستضعفين بأن جعلهم الله أئمة وجعلهم الوارثين ، تحقيق : عبد الهادي التازي ، ط3 ، بيروت ، دار الغرب الإسلامي ،1987 م ، ص 42-54-215-216 -424 ينظر الى عز الدين موسى : النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي خلال القرن السادس الهجري ، ط2 ، بيروت دار العرب الإسلامي 1424هـ/ 2003م ، ص 143

[5] سمية مزدور : المجاعات والاوبئة في المغرب الاوسط (588-927هـ/1192- 1520 م) شهادة ماجيستير, "قسم التاريخ – جامعة قسنطينة (1429-1430هـ) 2008- 2009م ، ص 52.

1286م حيث التزم بصرف مبلغ ثمانون بيزيتة فضية في اليوم لقائد المسيحيين و خمسة عشر دينار (Denier) لكل حامل سلاح أو رام من الفرسان[1].

وقد وجد عاهل أرغون فائدة كبيرة في وجود الفرق العسكرية المسيحية في خدمة الدولة الزيانية وغيرها، لأنه كان يأخذ ضرائب غير مباشرة عن رواتبهم ويقسيمها العاهل الزياني، كما كان الجند بدورهم يقدمون جزء من رواتبهم للخزينة الأرغونية فكانت رواتب هذه الفرق المسيحية الملازمة للخدمة مرتفعة بحيث تتراوح بين " خمسة دنانير وخمسين دينار ذهبيا في كل شهر"[2].

4. نفقات أصحاب المناصب العليا في الدولة:

كالقضاة فباعتبار أن وظيفتهم "من أعلى الخطط وأشرفها" ولما لهم من مكانة واحترام لدى السلاطين وعامة الناس على حد سواء ولهذا كانت الدولة تراعي في تعيينهم توفر عدة شروط[3]، أهمها: أن يكون غير فقير ولا محتاج ولا صاحب ديون[4]، وهو ما يضمن ورعه وحصانته من كل إغراءات الدنيا وبالتالي سلامة أحكامه وأقضيته، والملاحظ على قضاة المغرب الأوسط خلال العهد الزياني كانوا يتقاضون كغيرهم أجورهم من بيت المال[5]، فقد دعا القاضي أبو يحي المازوني أن تكون أجورهم من مال حلال غير مأخوذ ظلما ولا عدوانا ولا مكسا[6]. وفي هذا السياق لا نملك معطيات دقيقة حول أجرة القاضي وقاضي الجماعة خلال العهد الزياني، كما أننا لا نستطيع مقارنتها مع ذكره "الوزان" حول أجرة القاضي الذي يباشر وظيفته في مناطق سكن العرب بالصحراء والتي تقدر بـ 2000دينار سنويا أي 166.66 دينار سنويا، وهو مبلغ معتبر لأنها أجرة خصصتها الدولة لهؤلاء القضاة بسبب الصعوبات والمشاق التي يلاقونها جراء مهمتهم، وهذا من

[1] عبد الصمد حمزة : المرجع السابق ، ص 140

[2] عبد العزيز فيلالي : المرجع السابق ، ص 189 .

[3] محمد فتحة : النوازل الفقهية والمجتمع : أبحاث في تاريخ الغرب الإسلامي من القرن 6 إلى 09 هـ ، الدار البيضاء ، منشورات كلية الآداب – جامعة الحسن الثاني –1999م، ص 32– 37 .

[4] النباهي : المرتبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا ، ط5، بيروت ، دار الآفاق الجديدة ، 1403هـ –1983 م ، ص 1–5.

[5] الونشريسي : المصدر السابق ، ج10 – ص 212.

[6] سمية مزدور,المرجع السابق , ص52.

خلال قوله:" ولا يأتي القضاة إلى هؤلاء الرعاع إلا مكرهين، إذ لا يستطيعون تحمل عاداتهم وطريقة عيشهم "كما لا ننسى قسوة بيئتهم وخشونة طباعهم وفي هذا الاتجاه نوه " ابن خلدون " على وضع القاضي في الدولة الزيانية وقال: " دخله كفاء خرجه"[1]، أي أن ما يتقاضاه شهريا يكفي لسد حاجياته الضرورية دون كمالياتها، وهذا ما يقودنا إلى القول بأن القاضي في عصره لم يكن يتمتع لا بأجر ولا مستوى يساير مكانته العلمية، ومن ناحية أخرى قد يكون ابن خلدون هنا لا يقصد من قوله ذاك إلا قضاة حاضرة تلمسان، في حين كان القضاة في بوادي المغرب الأوسط التي كان البعض منها تحت سيطرة العرب يعيشون حياة مزرية ويتقاضون أجرا زهيدا مما جعلهم يتراجعون عن قضاء مهامهم وهذا ما عبر عنه " المازوني " بوضوح قائلا: وأما البلاد السابية كبلادنا اليوم فوجود القاضي كالعدم لقلة استمداده من السلطان واستيلاء العرب على الناحية أدى إلى احتلال نظام الشريعة[2]، وهو ما يفسر لجوء البعض من قضاة تلمسان إلى أخذ الأجرة على الخطابة أو على كتابة الوثائق التي يتقاسمونها مع الشهود[3]، والحال نفسه لقضاة البوادي إذ لم تقتصر الامتيازات التي كان يحظى بها رجال الدولة، ووجهاء القوم على الرواتب الثابتة التي كانت على شكل اقطاعات وهي عبارة عن عقارات سكنية في المدينة وأراضي زراعية، يقدمها السلطان لمساعدي هو وأعوانه، ولعلية القوم والفقهاء ورجال العلم وقادة الجيش والوزراء وشيوخ القبائل[4]، كالاقتطاعات التي قدمها يغمراسن للفقيه أبي إسحاق إبراهيم بن يخلف التنسي (680هـ – 1280م)، في المدشر المعروف " تيرشن " الذي يقع بالقرب من الحنايا على أميال من تلمسان، وبعدها أقطع السلطان أبو حمو الأول، نفس الإقطاعات، إلى الفقيهين ابني الإمام أبي زيد (ت 743هـ– 1249م) وأبي موسى (750هـ –1249م)، وبنى لها مدرسة ومنزليين، واقطع ابو حمو الثاني قبيلة المعقل العربية، أراضي زراعية بضواحي تلمسان، وكذلك منح لشيوخ قبيلة بني عامر

[1] ابن خلدون : المقدمة ، ص 336

[2] سمية مزدور, المرجع السابق ,ص 53.

[3] الونشريسي : المصدر السابق ، ج 10 ، ص 212/211

[4] عبد العزيز فيلالي : المرجع السابق ، ص 212

إقطاعات عقارية كثيرة فكان يقوم بكسوتهم بالرغم من كثرة عددهم، ويبدل لهم المنح، المالية المعتبرة في المناسبات المختلفة، فكانت بذلك الإقطاعات والهبات شائعة عند الزبائن[1]، ونظرا لهذه الفئة فقد كانت تتمتع بمستوى مادي مربح خاصة لمتولي ديوان البحر إذ كانت أجرته تفوق أجرة قاضي الجامعة بإفريقية خمس مرات وهذا راجع إلى ارتباط المنصب بالحياة الاقتصادية وبالإرباح والفوائد والضرائب المحصلة على مستوى الميناء[2].

5. نفقات التعليم على المعلمين والطلبة :

اعتنت السلطة الزيانية بالموارد المالية للمدارس، وجعلت الأوقاف المصدر المالي والأساسي الذي يغطي ويتكفل بجميع مصاريفها المالية وأعطى نظام الأوقاف للمدارس نوعا من الاستقلالية المالية بفضل ما خصصته لها الموقوفات التي كانت في مجملها عبارة عن الأوقاف العقارية والرباع (الأراضي) والتي كانت مداخيلها المورد المالي الذي يضمن استمرارية تسييرها ماليا بصفة دائمة لضمان جميع مصاريفها المتعلقة بمنح الطلبة ومرتبات المدرسين وموظفي المدرسة[3], إذ أنه لا توجد أي إشارة توافينا دقيقة عن أجرة الأستاذ أو المدرس بالمغرب الأوسط، والتي لا تتكر وجودها لأن المازوني كان قد أشار في إحدى نوازله التي سئل عنها أبو الفضل العقباني بأن معلم القران أو المؤذن كان يأخذ أجره على ذلك, كذلك بالنسبة لطلبة العلم فلا نعلم شيئا عن قيمة منحهم أو الامتيازات التي ينالونها لكن نعلم أن مصدر هذه المنح كان في الغالب من الأوقاف وأن مقام إقامتهم في المدارس حتى تنتهي فترة تمدرسهم، ولهذا كانت منح الطلبة والامتيازات التي ينالونها في مختلف مدن المغرب الأوسط جانبا يكتنفه الغموض سوى ما ذكر في بعض النصوص الانطباعية التي تشير إلى أحوالهم ومستوى معيشتهم[4]. إن اقتصار مداخيل

[1] عبد العزيز فيلالي ، المرجع السابق : ص 212

[2] الغبريني ، أبو العباس أحمد بن أحمد البجائي (ت 704هـ -1304م) ،عنوان الدراية فيمن عرف العلماء في المائة السابعة ببجاية ، تحقيق : رابح بونار ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر 1971م ، ص93.

[3] عبد الصمد حمزة , المرجع السابق,ص73.

[4] سمية مزدور , المرجع السابق ، ص 53-54.

المدارس على الأوقاف دون غيرها يظل قائما بغياب نصوص مصدرية أخرى تعطينا موارد مالية أخرى، كالهبات أو التبرعات والتفسير الوحيد لهذه الظاهرة هو تقليد السلطة لما كان سائدا في جميع المدارس المشرقية والمغربية فصار من البديهي أن يتكفل السلطان الذي أنشأ المدرسة بمداخيلها المالية عن طريق نظام الأوقاف، إلا فيما يتعلق بأوقاف مدرسة سيدي الحلوي الذي أخبرنا عبد الله ابن صباح "بأنها جنة في الأرض فيها الإطعام من الحلال من وقوف الصالحين[1] "

6. الهدايا والأعطيات السلطانية:

تعتبر الهدايا من بين الأعطيات السلطانية التي يبعث فيها سلطان تلمسان لسلاطين آخرين يود إقامة علاقات معهم مثل : السلطان ابن الأحمر في الأندلس الذي تبادل معه السلطان أبو حمو الثاني الهدايا والسلطان برقوق في مصر[2].

أما العطايا فتكون غالبا لمن يريد السلطان مكافأته تعبيرا لرضاه عنه أو شفقة السلطان على أو رعيته الذين يتقدمون بحاجة السلطان .

حيث كان سلاطين بني عبد الواد يتحفون نظرائهم المسلمين أو المسيحيين بعطايا متنوعة وباهضة القيمة، ففي رسالة صادرة من تلمسان بتاريخ 04 ربيع الثاني 761هـ /23 فبراير 1360م عن أمير المسلمين أبي حمو موسى الأول إلى سلطان أرغون وبلنسية وميورقة وكورسيكة وبرشلونة " دون بيدرو " وتعرب عن عواطف أبي حمو وتؤكد أنه لا يزال يمنح المساعدة لمملكة أرغون بوسق الزرع وغيره[3] .

وبمقتضى إتفاق كان من طرف الأمير مولاي محمد في 1544/10/28م/951 هـ، كان اليهوديان " أغوس وأكسل " مبعوثين فيه من طرف الاسبان يدفع الأمير الزياني ما قيمته خمسة آلاف (500

[1] عبد الله الصباح الأندلسي : منساب الأخبار وتذكرة الأخبار ، ص 62 نقلا من الظاهر بونابي : التصرف في الجزائر ، ص 152.

[2] بسام كامل عبد الرزاق شقدان ، المرجع السابق ، ص 213

[3] عبد الصمد حمزة ، المرجع السابق ، ص140

دينار لصالح الإنسان)[1]. كما ذكر ابن الخطيب عن السلطان أبا تاشفين الذي جرت بينه وبين السلطان أبي الوليد إسماعيل بن فرج بن إسماعيل بن يوسف بن محمد بن نصر حاكم غرناطة (ت 725هـ) ، مراسلات ومهادات، وكان يسلف بعض ملوك أوربا بالذهب، حيث جاء في رسالة مؤرخة في تاريخ 01 صفر 723 هـ، من هلال القطلاني إلى ملك أرغون[2]، "jacques" طلب فيها ملك أرغون تحرير عدد من الأسرى المسيحيين بتلمسان، وطلب سلف ذهب وافق عليه هلال القطلاني لكن بشرط أن يعطي الرهان والضمان[3].

ورغم ما تم الحديث عنه سابقا من علاقة سياسية لم تكن دائما بذلك الأثر على الطرفين بل كان لها أثر آخر وساهمت في تهدئة الصراع بين الطرفين حيث تم تبادل الهدايا والسفارات ففي سنة 762هـ/1360م أرسل السلطان أبو حمو ابنه أبا ياتاشفين والشيخ أبي موسى عمران بن موسى أبرز مشايخ بني زيان ومعهم هدايا إلى نظيره المريني[4]، وكذلك يبعث السلطان المريني أبو زيان بن أبي عبد الرحمان بن أبي الحسن (763- 767هـ/ 1362م-1365 م) في سنة 764هـ /1362م هدية إلى أمير بني زيان أبي تاشفين[5]. وتلك الأعطيات السلطانية قد تكون عبارة عن إتاوات مثل: الإتاوة السنوية التي كان يؤديها ملك تلمسان " أبو حمو موسى الثالث "الملقب بأبي قلمون –الذي تولى الحكم سنة 909هـ /1503م، إلى الملك الإسباني " كارلوس" مقابل إرجاعه إلى عرشه وكانت قيمة هذه الإتاوة 12000 مثقالا من الذهب و 12 فرسا و06 صقور إناث، كما كانوا

[1] مختار حساني ، المرجع السابق ، ج1 ص 191 .

[2] ابن الخطيب : اللمحة البدرية ، ص 67

[3] سهام دحماني : " مشكلة الضرائب في عهد السلطان الزياني أبي تاشفين الأول (718هـ/1318م /733هـ-1337م"، مجلة دراسات العدد الثالث جامعة قسنطينة 2 ديسمبر 2015، ص 168.

[4] السلاوي أبو العباس أحمد الناصري (ت1315هـ/1897م) : الاستقصاء لاخبار دول المغرب الأقصى ، تحقيق وتعليق احمد السلاوي وزارة الثقافة والاتصال ، 2001 م ، ج4 ، ص136

[5] لبن خلدون يحي ، المصدر السابق ج1، ص 131.

يغدقون الأموال على القبائل الموالية لهم ويقطعونهم الأراضي الشاسعة نظير تعاونهم معهم ودعمهم لهم[1].

7. المساعدات والإعانات والصدقات السلطانية:

هذه الأخيرة تكون عند الرغبة لكوارث طبيعية أو غزوات مثل: إعانات للسكان وقت الحصارات "فتصدق نصرة لله بنصف جباية حضرته الكريمة كل يوم على ضعفائها، فيقسم ذلك عدلا بينهم[2]" ونظر للسياسة الرشيدة المعتمدة من قبل السلطان أبوحمو موسى الزياني الثاني في جمع المال والاحتفاظ به فقد استطاع أن يستخدمه في العديد من المواقع والنوازل والأزمات حيث أصبح يقدم المساعدات بدلا من أن يطلب هو من يعينه ماليا، ويفضل حنكته استطاع أن يمد يد العون لأهل الأندلس في جهادهم ضد الإسبان، فزودهم بالمال والذهب والفضة والزرع والخيل والمراكب العديدة المشحونة بمختلف أنواع السلع والحبوب[3]، ومن جهة أخرى فقد قام السلطان أبو حمو موسى الثاني بمساعدة الرعية في الظروف الصعبة التي تمر بها كحالات الجفاف والقحط فمثلا كادت أن تهلك الرعية في مجاعة سنة 776هـ لولا المساعدات المالية المقدمة من بيت المال.[4]

واعتبرت البيمارستانات الملاجئ الخيرية التي يأوي اليها الفقراء والمساكين بعد أن تجمعهم الدولة هناك لكي يسهل عليها توزيع الصدقات عليهم والاهتمام بهم على أكمل وجه فحرص السلطان أبوحمو موسى الثاني على مديد العون للفئات الضعيفة في المجتمع وعمل على تقديم الجرايات لهم في مختلف المناسبات والاستماع لانشغالاتهم مرة في كل أسبوع[5]، كما ذكر صاحب كتاب البستان أن السلطان محمد بن أبي تاشفين قد زار الشيخ أبا الحسن أبركان وترك عنده دراهم

[1] عبد الصمد حمزة ، المرجع السابق ، ص139-140

[2] بسام كامل عبد الرزاق شقدان : المرجع السابق ، ص 213.

[3] محمود غربي : أصول الفلسفة السياسية والأخلاق في كتاب واسطة السلوك في سياسة الملوك " لأبي حمو موسى الزياتي الثاني ، شهادة ماجيستير كلية العلوم السياسة والإعلام – جامعة الجزائر– 1423هـ 2002م – ص 84.

[4] محمود غربي : المرجع نفسه ، ص84.

[5] عبد العزيز فيلالي : المرجع السابق، ص 226.

كثيرة ليوزعها على الفقراء والمساكين[1]، وبالمثل فعل السلطان أبا الحسن المريني إثناء حكمه لتلمسان بإعطاء الضعفاء "اثنا عشر ألف دينار" و"اثنا عشر ألف كساء، ومن الطعام ومطامير لا تحصى كثرة.

أما فيما يخص دور السلاطين الزيانيين في نفقاتهم على الجانب الصحي، فقد نوه يحي ابن خلدون إلى وجود بيمارستانات في عهد السلطان أبي تاشفين حسب قوله: " ثم اقتضى نظره الكريم ان ضمهم أجمعين في بيمارستانات يأتيهم فيها رزقهم بكرة وعشية شتاء السنة.

وزاد اهتمامهم بالفقراء خاصة أيام المناسبات الدينية كالمولد النبوي الشريف ويوم عاشوراء على حد قول ابن مرزوق:" ومن صدقاته الجارية المستمرة التي سببها هو ان في كل عاشوراء من سائر بلاده يجمع الايتام الذين يفتقرون إلى الختان كل واحد ويكسوه قنيصا واحراما: ويعطي عشرة دراهم وما يكفي به من اللحم فيجتمع في كل عاشوراء من الايتام من سائر البلاد ما لا يحصى وهو عمل مستمر[2]، وعلى ذكر بعض المواقف المشرفة له اتجاه الفئات الفقيرة والمحتاجة منها: أمره ببناء مارستان مهمته التكفل بمداولات المعتوهين والمجانين والغرباء والمرضى والانفاق عليه، فقد ذكر صاحب الذخيرة النسبية: " وهو الذي صنع المارستانات في بلاد المغرب للمرضى والغرباء والمجانين، واجرى عليهم النفقات وجميع ما يحتاجون إليه من الأغذية وما يشتهون من الفواكه والطرف، وأمر الاطباء بتفقد أحوالهم ومداواتهم وما يصلح أحوالهم"[3]، ويبدوا أنه أولى اهتماما ورعاية خاصة للأيتام والمحتاجين للملبس والطعام على ذكر ذلك في قول ابن مرزوق: " وأمر بتطهير الأيتام وكسوتهم والاحسان اليهم بالدراهم والطعام في كل عاشوراء... واوقف الاوقاف الكثيرة لإطعام عابر السبيل وذوي الحاجات..."[4] "

---

[1] ابن مريم: البستان في ذكر العلماء والأولياء بتلمسان ، تحقيق : عبد القادر بوباية ط1، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر 2011، ص 89-90.

[2] ابن مرزوق المصدر السابق ص42.

[3] ابن أبي الزرع الفاسي أبوالحسن علي ابن عبد الله ت 726هـ / 1325م : الذخيرة النسبية في الدولة المرينية : تحقيق : محمد ابن أبي شنب الجزائر 1920، ص 91.

[4] نفسه ص 91.

هذا وفي مقابل نفقات ومساعدات الدولة كان لدى الفقهاء والوجهاء اهتماما كبيرا في مجال المساعدات المادية للفقراء ومثال ذلك: " العالم الفقيه أبو عبد الله ابن أبي بكر المرزوق " اذ عرف هو وعائلته بحبه وعطفه على الفقراء، حيث كان يهب المال لمن أراد التجارة، وكان يكتال من مزرعته للضعفاء طوال السنة ويمنحهم مقدار من المال وكان مجيب الدعاء لمن حل به من فقراء أو مرضى فييسر حاله، مثلما دعا لأبو الحسن علي ابن ميمون الذي كان ضعيفا فقيرا كثير العائلة فدعا له الشيخ فأصبح ذو مال كثير[1]، كما عرف والده أبو العباس ابن مرزوق (681هـ – 741هـ) الذي اشتهر بكثرة الصدقات واعمال البر له جرايات على الطلبة وأهل الدين والخير وما يعضد تلك الصفات ما جاء في كتاب "المناقب"، حيث كانت له مطامير من قمح وفحم وتصدق بالزرع والفحم وذام ذلك طول يومه، فلا يرجع إلي داره حتى يفرغ من المطمور تين كما كان له كل يوم خبز الصدقة وثياب في كل سنة[2]، وقد وصف الولي الصالح العارف أبو عبد الله محمد بن محمد بن أبي بكر بن مرزوق جد ابن مرزوق الحفيد (629هـ/1226م) الذي عاصر فترة السلطان أبي يحي يغمراسن والذي حرص على الاجتماع به في العديد من المرات فكان ذا شهرة كبيرة وتميز بحبه وعطفه على الفقراء والمساكين فكان يكتال بين يديه الضعفاء والمحتاجين[3].

وبالإضافة إلى مساعدة المحتاجين كان هناك دعم من قبل الدولة للحجاج ولا ننسى في ذلك المساعدات التي قدمها أبي حمو الثاني إلى حجاج بيت الله الحرام من تزويدهم بالإمكانيات المادية قصد تأدية مناسك الحج في أحسن الظروف والأحوال كما أنه أولى أهمية خاصة لمساعدة العلماء وفي هذا الإطار يقول:" يا بني عليك بالجود والإيثار وخصوصا لعباد الله الأخيار وأكرم العلماء والصالحين "إذ نجد أنه نصب اهتمامه بالمناسبات الدينية كإحياء المولد النبوي الشريف

[1] ابن مرزوق المصدر السابق ص 165.

[2] المصدر نفسه ص190-191

[3] نفسه ص 160.

لعدة ايام حيث خصص لذلك أموالا كثيرة ونفقات عينية معتبرة تقدم للفقراء والمساكين من سكان تلمسان على العهد الزياني[1].

[1] محمد غربي : المرجع السابق ، ص 85-87

خاتمة:

ها قد أتينا إلى نهاية هذا البحث الذي عرضنا فيه جانبا مهما من جوانب الدولة الزيانية، وما نستنتجه من كل ما وقعنا عليه وعلى شواهده ونصوصه ما يلي:

- امتازت الحياة الاقتصادية خلال الفترة الزيانية ببساطتها، فكانت الزراعة تستقطب أكبر عدد من السكان وتمثل سبيلا هاما من سبل الرزق.
- شهد القطاع الصناعي ازدهارا كبير بسبب الاهتمام المتزايد لسلاطين الدولة الزيانية ووفرة تنوع المواد الخام، وما اكتسبه الصناع من خبرات حيث كان عاملا مشجعا على وفرة الإنتاج وتنوعه، وشكل قاعدة جديدة لبداية ترويجه وتسويقه.
- إن قيام الدولة الزيانية بالمغرب الأوسط واتخاذ تلمسان عاصمة لها مثل عاملا مهما في استرجاع المنطقة لمكانتها التجارية ضمن طرق القوافل، فقد كان دخول القبائل الهلالية سببا في ابتلاء المنطقة بحالة اللأمن، فأصبحت القوافل التجارية عرضة للسلب والنهب، فأعاد بنوزيان للمنطقة أهميتها بما وفروه للتجار من وسائل راحة وإقامة وأمن، وعادت التجارة بدورها بفوائد جمة لميزانية الدولة من خلال المكوس والضرائب التي كانت تفرض على التجار والقوافل التجارية.
- تعتبر مؤسسة الأوقاف ذات مصلحة اجتماعية تتلقى هذه الأخيرة الدعم المالي بالدرجة الأولى من الدولة ومن الهيئات والأغنياء والمحسنين ، ومن الأراضي الفلاحية الموقوفة والعقارات التابعة لها، تقدم خدماتها أيضا للمرضى والعجزة في البيماريستانات، وهي إحدى المؤسسات الخيرية، التي يقوم بتشيدها السلاطين والأمراء وأهل الخير.
- أخذ النظام المالي حيزا معتبرا من اهتمامات الدولة الزيانية نظرا للدور الكبير الذي يلعبه في بناء قوة الدولة من حيث العمران المادي ، وإصلاح الجيش وتجهيزه وتسديد مرتباته.

- من بين الموارد المالية التي كانت تعتمد عليها الدولة، الضرائب بجميع أنواعها وبعض الفوائد التجارية والزكاة والجزية والغنائم، وكان اعتماد الدولة في جمع الضرائب على فئة اليهود، وذلك لمكانتهم الاجتماعية الراقية في إثراء بيت المال
- بيت المال هو عبارة عن مؤسسة إدارية تهتم بإدارة مصاريف الدولة ومداخيلها المتأتية من الموارد المختلفة، حيث يتم إنفاقها على مشاريع الدولة من أجل تحقيق أهدافها الموسومة ومصالحها المختلفة.
- اختلفت أوجه صرف المال في الدولة الزيانية بين تسديد رواتب للجند والإنفاق على المرافق العامة.

وفي الختام نشير إلى أن الباحث في تاريخ الدولة الزيانية عموما والتاريخ الاقتصادي خصوصا يظل يشعر بالحاجة إلى بقاء باب الدراسة مفتوحا ويتطلع إلى ما هو أفضل.

قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم

أولا / المصادر:

01 – ابن الأحمر، أبو الوليد إسماعيل (ت 810 هـ / 1408 م): تاريخ الدولة الزيانية بتلمسان، تقديم وتحقيق وتعليق: هاني سلامة، ط 1، مكتبة الثقافة الدينية مصر، (1421 هـ/ 2001 م).

02 – الإدريسي محمد عبد العزيز: نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، ترجمة: محمد حاج صادق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1983.

03- ابن بطوطة: تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفا، ط1، المطبعة الخيرية، 1322هـ.

04- البكري أبو عبد الله بن عبد العزيز(ت487هـ/ 1094)، المغرب في ذكر بلاد أفريقية والمغرب جزء من كتاب مسالك وممالك دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، د.ت

05- التنسي الحافظ محمد بن عبد الله بن عبد الجليل (ت899هـ/1493م)، تاريخ بني زيان ملوك تلمسان مقتطف من نظم الدر والعقيان في بيان شرف بني زيان، تحقيق: محمود بوعياد، الفنون المطبعية للنشر، الجزائر 2001م.

06- ابن تيمية: "السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية": ط1، دار الآفاق الجديدة (1403هـ /1983م).

07- أبو حمو موسى الزياني التلمساني (ت 791 هـ / 1388 م): واسطة السلوك في سياسة الملوك، تونس، مطبعة الدّولة التونسية، 1279 هـ – 1862 م.

08- الحميري محمد بن عبد المنعم السبتي (ت9هـ/ 15م): الروض المعطار في خبر الأقطار، تحقيق: إحسان عباس، مؤسسة ناصر للثقافة، بيروت،1980م.

09-ابن حوقل: صورة الأرض , منشورات دار مكتبةالحياة , بيروت,1996 م.

10- ابن الخطيب لسان الدين (ت776هـ /1374م): اللمحة االبدرية في الدولة النصرية، منشورات الآفاق الجديدة، بيروت، 1978م.

* ابن خلدون عبد الرحمان (ت808هـ /1406م):

11- العبر وديوان المبتدأ والخبر أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر"، مراجعة سهيل زكار، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، 1421هـ، 2000م

12 – المقدمة ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1421 هـ 2000 م

13- ابن خلدون أبو زكرياء يحي بن محمد (ت780هـ /1378م): بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد، تحقيق: عبد الحميد حاجيات، لمكتبة الوطنية، الجزائر .1980

14 – ابن أبي الربيع، شهاب الدين أحمد بن محمد (ق3هـ /9م): سلوك المالك في تدبير الممالك، تحقيق عالرف أحمد عبد الغني، دار كتان، دمشق، 1996م

15- ابن أبي الزرع الفاسي أبوالحسن علي ابن عبد الله ت (ت 726 هـ / 1325 م): الذخيرة النسبية في الدولة المرينية : تحقيق : محمد ابن أبي شنب، الجزائر، 1920.

16- ابن سعيد أبي الحسن المغربي: كتاب الجغرافيا، تحقيق: إسماعيل العربي، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1982م

17- ابن صاحب الصلاة (ت594هـ / 1197م): المن بالإمامة على المستضعفين بأن جعلهم الله أئمة وجعلهم الوارثين ، تحقيق: عبد الهدي التازي،" 3، دار المغرب الإسلامي، بيروت،1987م

18- الغبريني، أبو العباس أحمد بن أحمد: عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابقة ببجاية، تحقيق: رابح بونار، ط 2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981 م.

19 – القلقشندي، أبو العباس أحمد بن علي بن أحمد (ت 821 هـ/ 1418 م): صبح الأعشى في صناعة الإنشا، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج ط2، مطبعة حكومة الكويت،1985 م.

20 – كربخال **مارمول**: إفريقيا، تحقيق: محمد حجي وآخرون، مكتبة المعارف، الرباط 1984.

21 – الماوردي أبو الحسن: " الأحكام السلطانية والولايات الدينية"، ط1، مكتبة دار قتيبة، الكويت، (1409 هـ / 1989 م) .

22 – مؤلف مجهول: كتاب الاستبصار في عجائب الأمصار، نشر وتعليق: سعد زغلول عبد الحميد، دار الشؤون الثقافية العامة: العراق، 1976 م.

23 – ابن مرزوق، أبو عبد الله محمد التلمساني الخطيب (ت 781 هـ / 1379 م): المسند الصحيح الحسن في مآثر ومحاسن مولاي أبي الحسن، تحقيق: ماريا خيسوس بيغيرا، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، (1401 هـ / 1981 م).

24 – ابن مرزوق: المجموع، طبع بإسم: المناقب المرزوقية ن دراسة وتحقيق ك سلوى الزاهري، ط 1، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية – مطبعة النجاح الجديدة المملكة المغربية – الدار البيضاء، 1429 هـ / 2008 م.

25– ابن مريم: البستان في ذكر العلماء والاولياء بتلمسان ، تحقيق : عبد القادر بوباية ط1، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر 2011، ص 89–90.

26 – المزاري بن عودة: طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا " إلى أواخر القرن التاسع عشر"، تحقيق ودراسة يحي بوعزيز، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، 1974 م.

27 – المقري، أحمد بن محمد المقري، أحمد بن محمد (ت 1041 هـ): نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب، تحقيق: محي الدين.

28 – الناصري السلاوي، أبو العباس أحمد بن خالد (ت 1269 هـ / 1863 م)، الاستقص لأخبار دول المغرب الأقصى، تحقيق: جعفر الناصري ومحمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1955 م.

29 – النباهي، أبو الحسن بن عبد الله المالقي (ق 8 هـ / 14 م): المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا، ط 5، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1403 هـ / 1983 م.

30 – الوزان، حسن بن محمد الفاسي (ت 957 هـ / 1552 م): وصف افريقيا ترجمة: محمد حجي ومحمد الأخضر، ط 2 ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1983.

31 – الونشريسي، أحمد بن يحي التلمساني (ت 914 هـ / 1508 م) المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي علماء افريقية والأندلس والمغرب ، تحقيق: محمد حجي وآخرون دار الغرب الاسلامي ، بيروت ، 1401 هـ / 1981 م.

ثانيا/ المراجع:

32 – برونشفيك روبير : تاريخ افريقية في العهد الحفصي إلى القرن 15 م ، ترجمة : حمادي الساحلي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1988 م .

33 – بورويبة رشيد وأخرون: الجزائر في التاريخ ، ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر، د ت.

بوزياني الدراجي : نظم الحكم في دولة بني عبد الواد الزيانية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1993 م

34– بوعزيز يحي : الموجز في تاريخ الجزائر ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، د.ط، د. ت.

35 – بوعياد محمود: جوانب من الحياة في المغرب الأوسط، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1982 م.

36– بونابي الطاهر: كتاب التصوف في الجزائر خلال القرنين 6 و7 هجريين 12و13 الميلاديين (نشأته, تياراته, دوره الإجتماعي والثقافي والفكري والسياسي),دار الهدى للطباعة والنشر,–عين مليلة–الجزائر2004م.

37– بيومي محمود زكريا : المالية العامة الإسلامية ، دراسة مقارنة بين مبادئ المالية العامة في الدولة الإسلامية والدولة الحديثة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1979 م .

38 – جودت عبد الكريم الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المغرب الأوسط خلال القرنين الثالث والرابع الهجريين ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1992 .

39- الجيلالي عبد الرحمان بن محمد : تاريخ الجزائر العام ، ط 4 ، دار الثقافة ، بيروت ، 1980 م .

40 – حاجيات عبد الحميد : أبو حمو موسى الزياني حياته وآثاره ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1982 م .

41- حساني مختار : تاريخ الدولة الزيانية (الأحوال الاقتصادية والثقافية) ط 2009 م ، منشورات الحضارة .

42- حسن ابراهيم حسن: النظم الاسلامية ، ط 3 ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة، 1970.

43 - خالد بالعربي :الدولة الزيانية في عهد يغمراسن- دراسة تاريخية وحضارية-(633هـ-689هـ/1235م-1282م),ط1,المكتبة الوطنية,الجزائر 2005 .

44 – الخياط عبد العزيز : الزكاة -موسوعة الإدارة المالية في الإسلام - ، المجتمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية ، ج 3 .

45- الرافعي عبد الكريم : فتح العزيز في شرح الوجيز ، دار الفكر ، بيروت (د ت) ، ج 5

46- سعد زغلول عبد الحميد : تاريخ المغرب المغربي من الفتح إلى بداية عصر الاستقلال, د-ط, منشاة المعارف,الإسكندرية,1995م .

47- شهبي عبد العزيز : تاريخ المغرب الإسلامية ، مختصرات لطلاب الجامعات ، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع ، 1434 هـ / 2013 م .

48- العروي عبد الله : مجمل تاريخ المغرب، ط 1 ، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1994 م

49- فيلالي عبد العزيز : تلمسان في العهد الزياني (دراسة سياسية عمرانية اجتماعية اقتصادية)، موفم للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2002 .

50- القحف منذر: دور السياسات المالية وضوابطها في ايطار الاقتصاد الإسلامي (د ط) المعهد الإسلامي للبحوث ، (1411 هـ / 1990 م) .

51- مارسي جورج : تلمسان ، ترجمة ، سعيد دحماني ، دار التل للنشر ، الجزائر ، 2004 .

52- محمد فتحة : النوازل الفقهية والمجتمع ، أبحاث في تاريخ الغرب الإسلامي من

القرن 6 – 9هـ ، الدار البيضاء ، منشورات كلية الآداب ، جامعة الحسن الثاني ، 1999 م .

ثالثا/ المجلات والدوريات :

53- فؤاد طوهارة :

النشاط الاقتصادي في تلمسان خلال العصر الزياني (7- 9 هـ / 13م -15م) ،مجلة جيل العلوم الإنسانية و الاجتماعية ،العدد 2، 13سبتمبر 2014.

54- سهام دحماني : مشكلة الضرائب في عهد السلطان الزياني أبي تاشفين الأول(718هـ-737هـ/1318م-1337م)،مجلة دراسات ، العدد الثاني ، جامعة قسنطينة ،ديسمبر2015

55- لطيفة بشاري بن عميرة : مجلة أفكار و آفاق ،عدد 3جانفي – جوان 2012، جامعة الجزائر2 .

56- لطيفة بن عميرة : الأوضاع الاقتصادية في الإمارة الزيانية ، مجلة الدراسات التاريخية ، العدد8 ، معهد التاريخ ، جامعة الجزائر 1994م.

57- مبحوث بودواية: الحياة الاقتصادية بالمغرب الاوسط في العهد الزياني ، دورية القرطاس للدراسات الحضارية والفكرية ، العدد التجريبي ، ديسمبر 1429هـ/208م

خامسا / الرسائل الجامعية :

64- ادريس بن مصطفى :

العلاقات السياسية والاقتصادية لدول المغرب الإسلامي مع دول جنوب غرب أوربا في الفترة (ق 7-10 هـ/13-16 م)، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان 2013م-2014م

59- بسام كامل عبد الرزاق شقدان :

تلمسان في العهد الزياني "(633هـ-962هـ/1235م-1555م)،رسالة ماجستير في التاريخ الوسيط ،جامعة النجاح الوطنية ، نابلس ، فلسطين 1422هـ/2002م.

60- سمية مزدور: المجاعات و الأوبئة في المغرب الأوسط (588هـ-927/1192م-1520م)، شهادة ماجستير،جامعة قسنطينة (1429هـ-1430هـ/2008م-2009م).

61- عبد الصمد حمزة :

"أهل الذمة في الدولة الزيانية " **[** دراسة سياسية – اقتصادية – اجتماعية و ثقافية (633هـ-962هـ/1235م-1554م) **]**، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران (1437هـ-1438هـ/2016م-2017م).

62- محمد غربي :

" أصول الفلسفة السياسية و الأخلاقية في كتاب واسطة السلوك في سياسة الملوك لأبي حمو موسى الثاني " ،رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر 1423هـ/2002م.

63- منصورية قدور:

ندرومة دراسة تاريخية وحضارية بين القرن السابع و العاشر هجرية ،(633هـ-962هـ/1235م-1554م)، رسالة ماجستير في تاريخ المغرب الإسلامي ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان (1432هـ-1433هـ/2011م-2012م).

64 - فاطمة الزهراء عمارة :

" المدارس التعليمية بتلمسان خلال القرن(ق 8- 9 هـ/14- 15 م) "، أطروحة ماجستير، جامعة وهران ،(1433هـ-1431هـ/2009م-2010م).

65 - مبحوث بودواية:

" العلاقات الثقافية والتجارية بين المغرب الأوسط والسودان الغربي في عهد بني زيان" ، أطروحة دكتوراه دولة في التاريخ ، جامعة تلمسان ، (1426هـ-1427هـ/2005م-2006م).

فهرس الأعلام

الأعلام	الصفحات
أبو حمو موسى الزياني	50-48-43-42-39-36-35-32-25
ابي تاشفين	51-49-43-42-41-40-39-37-36-25-23
ابي الحسن السعيد	37
الفونسو الثامن	6
ابو عبدالله محمد الناصر	7
ابن بطوطا	29
جورج مارسي	24
جابر بن يوسف بن محمد	10-9
الحسن الوزان	34-33-31-30-21-20-18-17
ابن خلدون يحى	51-23
عمر ابن الخطاب	32
عثمان بن يغمراسن	46-44-43-40-39-26-24-13-11-10-8
المازوني	47-44
ابن مرزوق	52-51-29
علي بن إبي طالب	6

فهرس الأماكن

الأماكن	الصفحات
الأندلس	50-48-26-24-7-6
اوربا	49-33-26-6
إسبانيا	33-26-6
بجاية	42-12-9-7
تلمسان	49-48-46-44-42-41-40-39-35-34-32-30-28-27-26-25-24-23-22-21-20-16-15-12-11-10-8
تونس	16-8
تازا	30-21
تيفسرة	22
تنس	17-16
زناتة	40-8
سجلماسة	30
غرناطة	49-8
قشتلاة	33-6
قلعة بني حماد	7
متيجة	17-216
مستغانم	18-17
مازونة	22
المغرب	30-28-27-26-23-12-11-6
المغرب الاوسط	47-45-32-29-24-22-19-18-15-14-13-11-10-9
نهرالشلف	16-9
ندرومة	18-17
هنين	34-33-32-12
وجدة	43-21-20
وهران	34-32-16-11-9
وادي ملوية	16-12-8

فهرس المحتويات

إهداء
مقدمة.....ص1
تمهيد: الدولة الزيانية-النشأة والمجال-
1- أسباب سقوط دولة الموحدين ص7
2- أصل بني عبد الواد ص9
3- تأسيس الدولة الزيانية ص10
4- دور يغمراسن في تأسيس الدولة الزيانية ص11
5- حدود الدولة الزيانية ص13
الفصل الأول : الموارد المالية للدولة الزيانية
1- النشاط الفلاحي ص15
أ- أنواع الأراضي الزراعية ص15
ب- العوامل التي ساعدت على نجاح الفلاحة (نظام الري) ص17
ج- أنواع المحاصيل الفلاحية (الحبوب-الخضر-الفواكه).....ص18
د- نظام الرعي وتربية الماشية ص20
هـ- الخراج على الأراضي الزراعية وأهميته في إثراء موارد الدولة
.....ص22
2- النشاط الصناعي ص23
أ- مفهوم الصناعة ص23
ب- عوامل ازدهار الصناعة ص24
ج- دار الصناعة ص27
3- النشاط التجاري ص28
أ- مفهوم التجارة ص28
ب- عوامل ازدهار التجارة ص29
ج- السلع المتبادلة ص30
د- المكوس مورد مالي مهم ص31
4- الضرائب والعشور ودورها في دعم خزينة الدولة ص34
5- الزكاة والغنائم والجزية وإسهاماتها في بيت المال ص37
الفصل الثاني : نفقات الدولة الزيانية
1- نفقات البناء والتعمير والتشييد ص42
2- نفقات الحروب ص45

3- نفقات الدولة في تجهيز الجيوش ص46
4- نفقات أصحاب المناصب العليا في الدولة ص48
5- نفقات التعليم على المعلمين والطلبة ص50
6- الهدايا والأعطيات السلطانية ص51
7- المساعدات والإعانات والصدقات السلطانية ص53
خاتمة ص58
قائمة المصادر والمراجع
فهرس الأعلام
فهرس الأماكن
فهرس المحتويات